الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

تموز/يوليو 2022 - حزيران/يونيو 2024

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2025/3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

تموز/يوليو 2022 - حزيران/يونيو 2024

الأمم المتحدة
بيروت

© 2025 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف: ©hosnysala/pixabay

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL2.GPID/2025/3
PDF ISBN: 9789211545357
2500156A

الرسائـــــل الرئيسيـة

الحرب على قطاع غزة لم تكتفِ بتدميره بل قوّضت أيضاً ما تحقّق فيه من مكاسب على صعيد التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، وتركت النساء والفتيات الفلسطينيات في مواجهة مستقبل مجهول.

احتياجات النساء النساء والفتيات في قطاع غزة، ولا سيّما ذوات الإعاقة، والمصابات بأمراض مزمنة، والمسنّات، والناجيات من العنف القائم على أساس الجنس، أصبحت أكثر إلحاحاً بسبب تعطيل التدخلات في مجالات الصحة والحماية والتمكين الاقتصادي.

ما تقاسيه النساء والفتيات الفلسطينيات من ضروب الضعف والتهديد لا يمكن فصله عما يقاسيه كافة الفلسطينيين عموماً من صنوف الحرمان وانتهاك الحقوق والأزمات الإنسانية الطويلة الأمد. وسيبقى تمتُّعهن بحقوقهن بعيد المنال طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي في سياساته وممارساته، ولا سيّما عنفه ضد الفلسطينيين.

لا بدّ من أن تكون النساء والفتيات الفلسطينيات في صدارة جهود إعادة الإعمار، وأن تُسمَع أصواتهن، وأن تلبى احتياجاتهن. وعندئذٍ فقط يتسنى التخفيف من الآثار المدمرة للاحتلال والنزاعات المتتالية على قطاع غزة ودولة فلسطين وشعبها.

يجب على الحكومة الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني المحلي، أن تُعجِّل في الإصلاحات التشريعية التي تكفل للنساء الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتستثمرَ في التنفيذ الفعّال للسياسات الرامية إلى معالجة الفوارق بينهما، ولا سيّما في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وإلى تحسين أمن النساء والفتيات ورفاههن.

موجز تنفيذي

تَصدر تقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن وضع النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة كل سنتين. وهي تصدر بموجب قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003/42 و2021/5 بشأن "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها"، وقرار الإسكوا 330 (د-30) الذي يطلب إلى أمانتها التنفيذية رصد وتحليل وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني وللقانون الدولي. وتسهم هذه التقارير التي تصدر كل سنتين في التقرير الشامل الذي تعدّه الإسكوا عن وضع المرأة.

ويستعرض التقرير الحالي أوضاع النساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، ويركّز على حقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويستهل التقرير تحليله بتقييم للواقع الأمني والسياسي الذي تدهور بوتيرة تنذر بالخطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما ترتب على ذلك من عواقبَ وخيمةٍ على حقوقهن في الحياة والأمن والحماية. ويصف التقرير الحرب غير المسبوقة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تسبّبت في تصاعد الأزمات الإنسانية وأزمات الحماية، وما حملته من تداعيات على الضفة الغربية، ولا سيّما آثارها البعيدة المدى على النساء والفتيات. كما يسلط الضوء على الحياة في ظل الاحتلال في الضفة الغربية، وتحديداً عواقبه الوخيمة عليهن جراء القيود المفروضة على الحركة وزيادة الاعتقالات والمداهمات.

كما يُبرز التقرير ما تحقق خلال الفترة التي يشملها من إنجازات إيجابية على صعيد النهوض بحقوق النساء الفلسطينيات، وتقييم أوضاعهن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان بيجين، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأهداف التنمية المستدامة. وهو يُبرز أيضاً قدرة النساء والفتيات على الصمود في خضم الأزمة المستمرة، ويتناول الدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء. ويختتم التقرير باقتراح توصيات موجَّهة إلى صانعي القرار، تشمل طائفة واسعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية المراعية للاعتبارات الخاصة بالنساء والفتيات الفلسطينيات إلى جانب إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدفهن. كما يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الاحتلال وفق القانون الدولي. كما يحضّ المجتمع الدولي على توفير ما يلزم من دعم واستثمار لإعادة إعمار قطاع غزة وضمان حماية المدنيين. ويحدّد التقرير الإصلاحات القانونية المراعية للاعتبارات الخاصة بالنساء والتدابير الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي على دولة فلسطين الإسراع في تنفيذها للحد من عدم المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 3
موجز تنفيذي 4
المحتويات 5

1. نبذة عن الأرض الفلسطينية المحتلة وواقعها الراهن 7
ألف. التطورات السياسية والأمنية الرئيسية 8
باء. الحياة تحت الاحتلال 18

2. الملامح الديمغرافية والصحية للنساء والفتيات الفلسطينيات 23
ألف. الإحصاءات السكانية 24
باء. المؤشرات والاتجاهات الصحية 25
جيم. العنف القائم على أساس الجنس 27

3. التطورات القانونية ومواءمتها مع الأُطُر الدولية 29
ألف. المواءمة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 30
باء. بيجين 30+ 31
جيم. الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن 31

4. المشاركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية 32
ألف. المشاركة والاتجاهات الاقتصادية 33
باء. المشاركة السياسية 35

5. التقدّم والصمود والتحديات 36
ألف. المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة 37
باء. صمود النساء 38

الاستنتاجات والتوصيات 40
المراجع 43
الحواشي 49

قائمة الجداول

الجدول 1. تدمير المباني والمواقع في قطاع غزة، حتى 28 نيسان/أبريل 2024 15
الجدول 2. مؤشرات السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة 24
الجدول 3. مؤشرات التعليم، حسب الجنس 34
الجدول 4. مؤشرات العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب الجنس، الفصل الثالث من عام 2023 (نسبة مئوية) 34

قائمة الأُطُر

الإطار 1. خبراء الأمم المتحدة المستقلون المعنيّون بتأثير الحرب على قطاع غزة على النساء والفتيات 10
الإطار 2. مقتل هند رجب وعائلتها 11
الإطار 3. مبدعات غزة اللاتي قُتِلن أو نزحن عنها 12
الإطار 4. العاملون الإنسانيون والطبيون في قطاع غزة يخاطرون بحياتهم 14
الإطار 5. أحوال النساء والفتيات ذوات الإعاقة في قطاع غزة 14
الإطار 6. آثار الأعمال العدائية الحالية على الأونروا في الضفة الغربية 17
الإطار 7. سارة (18 عاماً): "أسوأ أوقاتي عندما تأتيني الدورة الشهرية" 19
الإطار 8. فتاة من قطاع غزة تعبِّر عن مخاوفها 20
الإطار 9. صدمة هدم المنازل - من منظور النساء 22
الإطار 10. حقائق وتقديرات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في قطاع غزة 26
الإطار 11. دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن المنظمات الفلسطينية التي تقودها النساء 37
الإطار 12. جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة 38
الإطار 13. قطاع التكنولوجيا - فرصة لتعزيز القدرة على الصمود 39

1. نبذة عن الأرض الفلسطينية المحتلة وواقعها الراهن

1. نبذة عن الأرض الفلسطينية المحتلة وواقعها الراهن

تتألف الأرض الفلسطينية المحتلة، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، من منطقتين غير متصلتين هما الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وقد قامت إسرائيل بضمّ القدس الشرقية بصورة غير مشروعة في عام 1980 في انتهاكٍ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ووفقاً لاتفاقيات أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تُعرف بالمناطق ألف وباء وجيم، حيث تخضع المنطقة ألف للولاية المدنية للحكومة الفلسطينية وسيطرتها الأمنية، بينما تخضع المنطقة باء لسيطرة مدنية فلسطينية كاملة ولسيطرة أمنية إسرائيلية فلسطينية مشتركة. أما المنطقة جيم، التي تشكّل 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، فتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة على الأمن والتخطيط والبناء، وتضم مستوطنات إسرائيلية، وطرقاً مخصَّصة للمستوطنين فقط، ومناطقَ عسكرية ومناطقَ رماية. ووفقَ البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل لعام 1997، تحتفظ إسرائيل بسيطرتها الكاملة على 20 في المائة من مدينة الخليل، وهي المنطقة المعروفة باسم "خ-2" (H2).

وفي عام 2005، انسحبت إسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة، وواصلت ممارسة سيطرتها الفعلية عليه، وهي بذلك تبقى قوة احتلال بموجب القانون الدولي ومقيَّدةً بالالتزامات المنصوص عليها في القانون العرفي الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

ويخضع قطاع غزة، منذ حزيران/يونيو 2007، لحصارٍ منهكٍ براً وجواً وبحراً تفرضه إسرائيل ومصر، وقد تم عزله عن الضفة الغربية. وقد أدّت التجزئة الإدارية والسياسية والمادية للأرض الفلسطينية المحتلة دوراً فعّالاً في ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الأراضي والموارد الفلسطينية وتقييد حركة الناس والبضائع. كما تعمّقت التجزئة أيضاً بفعل الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي طال أمده بين سلطة الأمر الواقع التي تقودها حماس في قطاع غزة والحكومة التي تقودها فتح في الضفة الغربية. فمنذ اندلاع الحرب غير المسبوقة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، دُمِّر جزءٌ كبير من قطاع غزة وأصبح فعلياً تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، بينما تتعرّض الضفة الغربية أيضاً لمزيد من العنف الإسرائيلي.

ألف. التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

إن الأزمات المتزايدة التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة على صعيد الأوضاع الإنسانية والحماية والتنمية ترجع إلى عدم استقرارها السياسي، ووقوعها تحت الاحتلال العسكري الذي طال أمده، ومعاناتها من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، تدهور واقعها السياسي والعسكري وتمخّض عن عواقبَ وخيمةٍ على حقوق نسائها وفتياتها في الحياة والأمن والحماية. وتمثَّل التطور الأمني الأهم خلال تلك الفترة في الحرب على قطاع غزة التي شُنت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 رداً على الهجمات وعمليات احتجاز الرهائن داخل إسرائيل من قِبل الجماعات الفلسطينية المسلحة. وقد فاقمت الحرب من شدة الأزمة الإنسانية الحادة التي كان يعاني منها قطاع غزة أصلاً بسبب حصاره وتطويقه المتواصلينِ منذ 17 عاماً، ووقوعه تحت الاحتلال منذ 57 عاما.

وفيما خلا هدنةٍ إنسانية لمدة سبعة أيام انتهت في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، تواصلت العمليات العسكرية في قطاع غزة بلا هوادة. والأخطارُ الجسيمة التي يتعرّض لها جميع المدنيين في قطاع غزة أشدُ على النساء والفتيات اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز والضعف. فالحرب لم تكتفِ بتدمير قطاع غزة فحسب، بل قوّضت أيضاً ما تحقق فيه من مكاسب على صعيد مجال التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، وتركت الفلسطينيات من نسائه وفتياته أمام مستقبل مجهول، بل وصفتها ادعاءات بأنها "حرب على النساء"[1].

كما أثّر التصعيد الحاد للعنف في قطاع غزة على وضع النساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية، حيث أفادت التقارير بفرض قيود أشد صرامة على الحركة وبتزايد انعدام الأمن، بما في ذلك المداهمات العسكرية والاعتقالات وتوسيع المستوطنات. وقد أُتيحت في عام 2023 ظروف لم يسبق لها مثيل لتيسير توسيع المستوطنات، مثل رصد مخصَّصات كبيرة في الميزانية لشق الطرق الاستيطانية، والموافقة على خطط البناء، وإقامة عدد قياسي من البؤر الاستيطانية[2]. وقد تسارع هذا الاتجاه في النصف الأول من عام 2024 عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتمكين نقل إدارة جميع شؤون المستوطنات من المسؤولين العسكريين إلى المسؤولين المدنيين، وهو ما يمثّل خرقاً جلياً للقانون الدولي.

وفي خضم تصاعد العنف العسكري والتوسع الاستيطاني، ساءت العلاقات بين الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية، وأدّت إلى تضاؤل آفاق مفاوضات حل الدولتين. وقد تقلّصت قدرة الحكومة الفلسطينية على دفع المرتبات الكاملة لموظفي القطاع العام وتقديم الخدمات بسبب الممارسات الإسرائيلية – التي سبقت تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولكنها تفاقمت منذئذٍ – المتمثلة في احتجاز الإيرادات الجمركية والضريبية بنسبة تصل إلى 50 في المائة[3]. وقد أثّر الوضع المالي غير المستقر سلباً على تقديم الخدمات العامة، بما فيها الخدمات المقدمة إلى النساء والفتيات. ففي معظم مناطق الضفة الغربية مثلاً، تعمل عيادات الرعاية الأولية والعيادات المتخصِّصة للمرضى الخارجيين يومين فقط في الأسبوع، بينما تعمل المستشفيات بنحو 70 في المائة من طاقتها الاستيعابية[4]. وفي موازاة ذلك، تزايدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المساعي الدبلوماسية العالمية من أجل تحقيق تقرير المصير للفلسطينيين، حيث اعترفت تسع دول رسمياً بالدولة الفلسطينية في النصف الأول من عام 2024[5].

1. الواقع الأمني في قطاع غزة

كان الوضع الأمني في قطاع غزة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحتى قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، متقلّباً واتسم بحصار طويل الأمد واندلاع أعمال عدائية في فترات متقطعة أدّت إلى إيقاع إصابات والإضرار بالبنى التحتية المتهالكة أصلاً وتعطيل الوصول إلى الخدمات ونقص في الإمدادات الأساسية. فخلال تصعيد الأعمال العدائية بين يوميْ 5 و7 آب/أغسطس 2022، قُتِل 49 فلسطينياً في قطاع غزة، من بينهم 22 مدنياً على الأقل (منهم 17 طفلاً و4 نساء) وأُصيبَ 360 شخصاً آخرين (منهم 151 طفلاً و58 امرأة)[6]. وبين يوميْ 9 و13 أيار/مايو 2023، قتلت الهجمات الجوية على قطاع غزة 33 شخصاً على الأقل وأصابت 190 شخصاً آخرين بجروح[7].

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تشن إسرائيل حرباً على قطاع غزة وُصِفت على نطاق واسع بأنها واحدة من أكثر الحروب تدميراً في التاريخ الحديث، ولا سيّما بالنسبة للنساء والفتيات (الإطار 1). ففي أيامها المائة الأولى، قُتِل أكثر من شخص واحدٍ من كل 100 فلسطيني من قطاع غزة، وهو معدل يتجاوز كل ما سجّلته النزاعات المسلحة في القرن الحادي والعشرين[8]. وقد صرّح قادة بعض أكبر المنظمات الإنسانية في العالم بأنه "لم تشهد أي حرب أخرى يمكن تذكُّرها في هذا القرن أن يكون المدنيون محاصرين إلى هذا الحد، دون أي وسيلة أو خيار للهروب لإنقاذ أنفسهم وأطفالهم"[9]. ومع محاصرة المستشفيات وتعطيل عملها، وصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بأن الوضع في غزة "يتجاوز مرحلة الكارثة"[10]. وقد حذّر خبراء مستقلون تابعون للأمم المتحدة وعلماء وحكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية من أنَّ الأعمال التي ارتكبت في قطاع غزة قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية[11]. وقد خلُصت المحكمة إلى وجود احتمال معقول بحدوث "ضرر لا يمكن جبره" على حقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، وهم مجموعة محمية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وأصدرت تدابيرَ تحفظيةً في 26 كانون الثاني/يناير 2024. وأُعيد تأكيد هذه التدابير في 28 آذار/مارس 2024، وصَدرت أوامرُ إضافيةٌ في 24 أيار/مايو 2024[12]. كما قدّم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في أيار/مايو 2024 طلبات لإصدار أوامر قبض على بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، ويوآف غالانت، وزير الدفاع في إسرائيل، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[13].

ولم يطرأ أي تخفيف للقصف على قطاع غزة من الجو والبر والبحر، على الرغم من قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، الذي اعتمده في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ودعا فيه إلى إقامة هُدن إنسانية "عاجلة لفترات ممددة" في قطاع غزة[14] وقراره 2735 (2024)، الذي اعتمده في 10 حزيران/يونيو 2024، واقترح فيه التوصل إلى اتفاق لوقفٍ لإطلاق النار يتألف من ثلاث مراحل لإنهاء الحرب على قطاع غزة[15].

الإطار 1. خبراء الأمم المتحدة المستقلون المعنيّون بتأثير الحرب على قطاع غزة على النساء والفتيات

- "في هذه المرحلة من النزاع، هناك حاجة ملحة ومتزايدة لمعالجة الانقطاع شبه الكامل للتعليم، والتدمير الهائل للمساكن، وعدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية ولوازمها، وزيادة خطر الاحتجاز التعسفي والعنف، بما في ذلك العنف القائم على أساس الجنس الذي تواجهه النساء والفتيات في قطاع غزة والضفة الغربية". (OHCHR, 2024b).
- "يساورنا بالغ القلق إزاء وضع النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. فهنَّ أكثر من سيتحمَّل العواقب المأساوية لهذا النزاع لأجيال قادمة". (OHCHR, 2023c).
- "نشعر بالصدمة إزاء التقارير التي تتحدث عن الاستهداف المتعمَد والقتل خارج نطاق القضاء للنساء والأطفال الفلسطينيين في الأماكن التي لجأوا إليها، أو أثناء محاولتهم الفرار. وقد أفادت تقارير بأن بعضهم كان يلوّح بقطع من القماش الأبيض عندما قتَلهم الجيش الإسرائيلي أو القوات المساندة له". (UN News, 2024b).
- "عانت النساء والفتيات من الأضرار القائمة على نوع الجنس فيما يتصل بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك عدم حصولهن على الرعاية قبل الولادة وبعدها، وكذلك عدم قدرتهن على التعامل مع الدورة الشهرية بشكل صحي وبكرامة. كما أدّى التمييز البنيوي القائم من قبْل إلى تفاقم سلوكيات السيطرة لدى أفراد الأسرة الذكور، ما أثر على قدرة النساء والفتيات على التصرف". (A/HRC/56/26).
- "لا تزال معاملة النساء الحوامل والمرضعات مروعة، حيث إن القصف المباشر للمستشفيات والحرمان المتعمَد من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية من قِبل القناصة الإسرائيليين، بالإضافة إلى نقص الأَسِرّة والموارد الطبية يعرّض ما يقدر بنحو 50,000 امرأة فلسطينية حامل و20,000 طفل حديث الولادة لخطر لا يمكن تصوره". (OHCHR, 2024f)

الإصابات والوفيات: تم الإبلاغ، حتى حزيران/يونيو 2024، عن مقتل قرابة 38,000 شخص في قطاع غزة وإصابة أكثر من 87,000 من النساء والرجال والفتيات والفتيان والأطفال بجروح[16]. وعلى الرغم من صعوبة الاحتفاظ بسجلات دقيقة للإصابات في زمن الحرب، فإن من بين 25,000 شخص تم الإبلاغ عن مقتلهم حتى نيسان/أبريل 2024، كان هناك نحو 5,000 من النساء و8,000 من الأطفال و2,000 من المسنّين[17]. وتزعم تقاريرُ أن النساء والأطفال الفلسطينيين تعرّضوا للإعدام التعسفي في قطاع غزة، بما في ذلك في الحالات التي كانوا يبحثون عن ملجأ أو يفرون من القصف وهم يلوّحون بقطع من القماش الأبيض (الإطار 2)[18]. وتشمل الإصابات التي لحقت بهم بتر الأطراف والإصابات الرضحية بالدماغ وإصابات النخاع الشوكي وغيرها من الإعاقات الجسدية والحالات المهدِّدة للحياة[19]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، قدّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن أكثر من 1,000 من الفتيات والفتيان قد فقدوا إحدى ساقيهم أو كلتيهما[20]. وقد أُجريت العديد من العمليات الجراحية للأطفال دون تخدير بسبب تدمير نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة والنقص الكبير في لوازم التخدير والمضادات الحيوية الناجم عن الحصار المفروض عليه منذ أمد طويل[21].

الإطار 2. مقتل هند رجب وعائلتها

في 29 كانون الثاني/يناير 2024، كانت الطفلة هند رجب البالغة من العمر خمس سنوات وأفراد عائلتها يحاولون الفرار من حي تل الهوى في مدينة غزة. وعلى مقربة شارع واحد من منزلهم، حاصرهم الجيش الإسرائيلي وأطلق الرصاص على سيارتهم وقتل جميع مَن فيها ما عدا هند وابنة عمها ليان البالغة من العمر 15 عاما. وأجرت الفتاتان مكالمةً هاتفية مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وأثناء المكالمة، قُتلت ليان بطلقات الرصاص، وظلت هند وحدها على قيد الحياة. وبقيت هند في المكالمة مع الجمعية ومع والدتها، التي كانت أشركت في المكالمة، وظلت تفقد وعيها وتسترده طوال هذه الفاجعة.

وبعد ساعات طوال، حصلت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على إذن من السلطات الإسرائيلية لدخول المنطقة لإنقاذ هند، غير أن المسعفين لم يتمكنا من الوصول إليها. وبعد أسبوعين، تم العثور على جثتي المسعفين، وجثث هند وعائلتها المتحللة. ويُعتقد أن سيارة الإسعاف تعرّضت لإطلاق نار إسرائيلي أثناء محاولتها إنقاذ هند التي توفيت في نهاية المطاف متأثرة بجراحها.

ودُفنت هند وعائلتها في مستشفى الشفاء.

وأعلن خبراء الأمم المتحدة أن قتل هند وعائلتها واثنين من المسعفين قد يرقى إلى جريمة حرب.

المصادر: OHCHR, 2024a.

ويُخشى أن يكون 10,000 شخص قد دُفِنوا تحت الأنقاض في جميع أنحاء قطاع غزة[22]. ونظراً لحجم الدمار الهائل، من المرجح أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع، على الرغم من صعوبة تأكيد الأرقام الدقيقة بسبب نقص المعدات والقوى البشرية والوقود وتفشي انعدام الأمن، مما يعيق القيام بعمليات البحث والإنقاذ المناسبة. وفي حزيران/يونيو 2024، قدّرت المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة أن ما يصل إلى 21,000 من الأطفال " فُقِدوا في فوضى الحرب"، وكثير منهم عالقون تحت الأنقاض، أو محتجزون، أو مفقودون، أو مدفونون في قبور مجهولة، أو منفصلون عن أسرهم[23]. وقد أدان خبراء من الأمم المتحدة الهجمات المنهجية والعنيفة، وأشاروا إلى أن معظم ضحاياها من النساء والأطفال[24]. كما أشارت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنيّة بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه إلى أن "جميع النساء والفتيات قد عانين من هذا النزاع، لكنه كان مدمراً بصفة خاصة للأمهات اللاتي فقدن العديد من أطفالهن، أو شهدن تعرّضهم للتشويه وإصابتهم بجروح خطيرة، أو يجهلن مكان وجودهم"[25].

وقد ترمّلت 3,000 من النساء على الأقل خلال الحرب، وتحمّلن مسؤولية إعالة أسرهن[26]. وتتعرّض الأسر الجديدة التي تعيلها نساء لضعف شديد، ولا سيّما للفقر وانعدام الأمن الغذائي، نظراً للتفاوت بين الجنسين في الحصول على الوظائف والدخل والموارد، وتواجه في الوقت نفسه تمييزاً هيكلياً بين الجنسين[27].

وتسببت الخسائر في الأرواح بمعاناة شخصية عميقة ليس للعائلات والمجتمعات المحلية فحسب بل للمجتمع الفلسطيني ككل. وسيترك فقدان عدد كبير من المبدعات والأستاذات والمعلمات والصحفيات والعاملات الصحيات وغيرهن من المهنيات أثره الدائم على النسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في البلد، وستبقى آثاره ملموسة لأجيال قادمة (الإطار 3).

الإطار 3. مبدعات غزة اللاتي قُتِلن أو نزحن عنها

لقد أثّرت الحرب على قطاع غزة تأثيراً كبيراً على الثقافة الفلسطينية، حيث تسبّبت في مقتل أو نزوح المبدعات اللاتي استمتعنا بأعمالهن خارج القطاع.

كانت الفنانة والمربية هبة زقوت من أوائل ضحايا الحرب حيث قتلتها مع اثنين من أطفالها هجمةٌ جوية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتمحورت أعمالها حول المرأة الفلسطينية لكنها تناولت أيضاً المناظر الطبيعية والعمارة التاريخية ورموز الهوية الفلسطينية.

بعد ذلك بأسبوع، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتِلت الروائية والشاعرة هبة أبو ندى. وقد ألّفت أبو ندى رواية "الأكسجين ليس للموتى" التي فازت بالمركز الثاني في جائزة الشارقة للإبداع العربي لعام 2017. وكلماتها الأخيرة على موقع إكس، التي نشرتها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تكاد تكون نُبوءةً بقرب وفاتها:

> "معتمٌ ليل المدينة إلا من وهجِ الصواريخ.
> صامتٌ إلا من صوت القصف.
> مخيف إلا من طمأنينة الدعاء.
> أسود إلا من نور الشهداء.
> تصبحي على خير يا غزة".

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قَتلت هجمةٌ جوية الكاتبة المسرحية والممثلة والمعلمة إيناس السقا مع ثلاثة من أطفالها. وعملت السقا بجد في مسرح الأطفال، حيث كانت تدير مخيمات للصغار كل صيف. وظهرت في الفيلم الفلسطيني "سارة" (2014) الذي تناول جرائم الشرف في المنطقة العربية.

وهؤلاء المبدعات كن يمثلن أفضل مستوىً من الإبداع والذكاء والمشاركة المجتمعية والنشاط لصالح الشعب الفلسطيني ولصالح نسائه وشبابه على وجه التحديد.

أما أولئك اللاتي لم يتمكنَّ من الفرار من قطاع غزة، فلا تزال فداحة الحرب تؤثر على إبداعهن لكنها لا تسكتهن. فدينا مطر فنانة تشكيلية فلسطينية تشتهر باستخدامها للخطوط والألوان الجريئة وتركيزها على الثقافة الفلسطينية. وهي تعيش حالياً في المنفى في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، حيث تقول:

> "على الرغم من الإنهاك والدمار، يجب أن تستمر الحياة، وأنا أواصل الرسم والإبداع وآمل أن أبنيَ مسيرتي المهنية هنا. وأريد، من خلال فني وصوتي، أن أثبت أننا مستمرون في الحياة، وأن أكون شاهدةً على معاناة قطاع غزة التي تتعرّض لهجوم مستمر".

المصادر: Essa, 2023; Sheehan, 2023; Ayyoub, 2023; Interview with Dena Mattar, 1 October 2024.

إيصال المساعدات الإنسانية والمخاطر ذات الصلة:
كانت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة متردية بالفعل قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التصعيدات العسكرية التي شهدها سابقاً والحصار الشامل المفروض عليه منذ عام 2007، الذي يقيِّد بشدة حركة الأشخاص والبضائع منه وإليه. وقد خلّفت الهجمات الجوية والبرية والبحرية المتواصلة "انهياراً شبه تام للقانون والنظام"[28]. كما انخفضت مستويات الوقود اللازمة لإرسال بعثات المعونة، مما يصعِّب أكثر إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية الضرورية.

وفي ظل الدمار الواسع الذي أصاب البنى التحتية في قطاع غزة، تفاقم خطر المجاعة والتَّجفاف والتعرّض للأمراض المعدية

بسبب محدودية المساعدات الإنسانية المسموح بدخولها إليه. وقد أُغلِقت في أغلب الأحيان المعابر الرئيسية، في حين كان فتح المعابر الجديدة متقطعاً أو مؤقتاً، مما حرم سكانه – الذين كان 80 في المائة منهم يعتمدون بالفعل على المساعدات الإنسانية[29] – من إمكانية الوصول إلى أبسط الموارد الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. فقبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت تَدْخله قرابة 500 شاحنة يوميا. وانخفض عددها إلى تسع شاحنات فقط في المتوسط في يوم العمل الواحد بين 7 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد بلغ عددها لفترة وجيزة ذروةً بلغت 169 شاحنة في نيسان/أبريل 2024 تحت الضغط الدولي، ثم انخفض مرةً أخرى بعد إغلاق معبر رفح بين مصر وقطاع غزة (الشكل)[30]. وقد بقي المعبر مغلقاً، حتى وقت كتابة هذا التقرير، منذ يوم 7 أيار/مايو 2024، مما أعاق تدفق المواد المنقِذة للأرواح إلى قطاع غزة.

وأعاقت البيئة التشغيلية غير الآمنة التي تعمل فيها وكالات المعونة، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تشكل العمود الفقري الرئيسي للعمليات الإنسانية في قطاع غزة، تقديم الخدمات بفعالية للنساء والفتيات. ويواجه العاملون الإنسانيون والطبيون في قطاع غزة مخاطر أمنية كبيرة أثناء تقديم المساعدات الإنسانية، مما تسبب في إيقاع عدد كبير من الضحايا بينهم (الإطار 4). وتتفاقم التحديات الأمنية بسبب عدم كفاءة عمليات التفتيش، ومنع بعثات المساعدات الإنسانية، والقيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل على وصولها، مما يعني أن المساعدات المحدودة التي تصل إلى قطاع غزة لا تكاد تلبي الاحتياجات الإنسانية المتزايدة[31]. فعلى سبيل المثال، في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2024، وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بحدوث مجاعة وشيكة، تم رفض زهاء 41 في المائة من بعثات المساعدات الغذائية. وفي شمال قطاع غزة، لم تصل المواد الغذائية التي وزعتها الجهات الفاعلة الإنسانية إلّا إلى 16 في المائة فقط من السكان[32]. وبين يوميْ 1 و23 حزيران/يونيو 2024، مُنِع أكثر من نصف بعثات المساعدات الإنسانية المنسقة التي كان من المقرر إرسالها إلى شمال قطاع غزة من الوصول إلى السكان، و/أو أُعِيقت و/أو أُلغِيت لأسباب لوجستية أو تشغيلية أو أمنية[33]. وواجهت النساء والفتيات، ولا سيّما ربّات الأسر وذوات الإعاقة والمسنّات، تحدياتٍ متزايدة على صعيد الأمن والحماية لدى محاولتهن الوصول إلى مواقع توزيع الأغذية[34].

ومن بين 980 منظمة من المنظمات غير الحكومية المسجلة في قطاع غزة قبل الحرب، فإن العديد منها قد أوقفت أعمالها أو عانت من تعطيلات كبيرة بسبب الأضرار التي لحقت بمكاتبها ومرافقها، وتهجير موظفيها، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، والقيود المفروضة على الحركة وانعدام الأمن بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير[35]. وقد أصبحت الاحتياجات الإنسانية للنساء والفتيات، ولا سيّما ذوات الإعاقة والمصابات بأمراض مزمنة والمسنّات والمعنَّفات، أكثر إلحاحاً بسبب تعطُّل التدخلات في مجالات الصحة والحماية والتمكين الاقتصادي التي يقدمها قطاع المجتمع المدني. فقد تعطّلت، كلياً أو جزئياً، أعمال نحو 55 منظمة من المنظمات المعنيّة بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي يقع معظمها في مدينة غزة، في مجالات من قبيل التدخل المبكر، والتوعية والإرشاد، والتأهيل، والعلاج الوظيفي، والأجهزة المساعِدة، والتمكين والحماية[36]. وقد أدّى انقطاع هذه الخدمات إلى زيادة حدة تأثير النزاع الوحشي على النساء والفتيات ذوات الإعاقة، مما يقلّل من فرص بقائهن على قيد الحياة، ويزيد خطر تعرّضهن للإصابة بإعاقات جديدة، ويفاقم تدهور أوضاعهن الصحية (الإطار 5).

عدد شاحنات البضائع الداخلة إلى قطاع غزة، تشرين الأول/أكتوبر 2023 - حزيران/يونيو 2024، المتوسط اليومي، لكل معبر

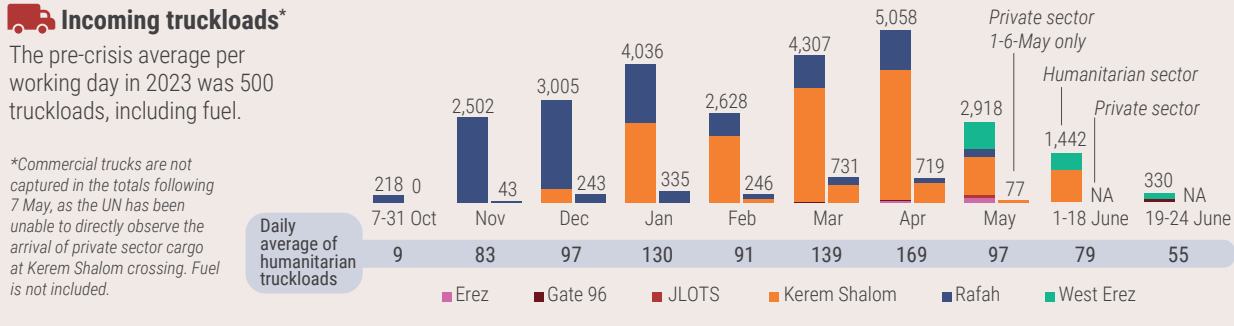

المصدر: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2024j, p. 1.

الإطار 4. العاملون الإنسانيون والطبيون في قطاع غزة يخاطرون بحياتهم

حرب إسرائيل على غزة هي أكثر الحروب دمويةً في التاريخ الحديث من حيث استهداف العاملين الإنسانيين، حيث تسببت بمقتل أكثر من 250 من الموظفين المحليين، غالبيتهم الساحقة من موظفي الأونروا، و7 من الموظفين الدوليين، حتى نهاية حزيران/يونيو 2024. ويفوق هذا العدد بثلاثة أضعاف عدد العاملين الإنسانيين الذين قُتِلوا في أي نزاع واحد في عام واحد، وفقاً لما أفاد به منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد قُتِل، حتى 25 حزيران/يونيو، 500 من العاملين الصحيين، يمثلون 2.5 في المائة من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في قطاع غزة. "لقد قُتِل عدد من العاملين الصحيين في قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر أكثر مما تم الإبلاغ عن مقتلهم في جميع النزاعات على مستوى العالم في عامي 2021 و2022 مجتمعين"، كما ذكرت جمعية العون الطبي للفلسطينيين (ماب). وقد احتُجِز أو اختفى عددٌ غير معروف من العاملين الصحيين منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وطالت عمليات القصف المرافقَ الصحية، وسيارات الإسعاف، وقوافل المعونة، وبيوت الضيافة والملاجئ التابعة للمنظمات غير الحكومية. ووفقاً لأحد محللي أمن عمليات المعونة، أدّى القصف العشوائي، وغياب آليات فعّالة للتخفيف من حدة النزاع والإفلات من العقاب، إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف عمال المعونة والسكان بوجه عام في قطاع غزة.

المصادر: Aid Worker Security Database, 2024; OCHA, 2024k, p. 1; Salzenstein, 2024, pp. 1–2; Medical Aid for Palestinians, 2024, p. 1; OHCHR, 2024h, p. 1 United Nations Human Rights Office in the Occupied Palestinian Territory, 2024, p. 1.

الإطار 5. أحوال النساء والفتيات ذوات الإعاقة في قطاع غزة

"تقاسي النساء والفتيات الضعيفات، ولا سيّما المسنّات وذوات الإعاقة، ظروفاً لا يمكن تخيلها. فالمسنّات يعانين من مصاعب بسبب الأمراض المزمنة واعتمادهن على الرعاية ومحدودية حركتهن الناجمة عن الشيخوخة. أما ذوات الإعاقة فقد كان الأثر عليهن مدمراً، حيث حصل انهيار كامل لنُظُم الرعاية والدعم المحدودة أصلاً، وللبنى التحتية المادية والمعلوماتية التي يمكنهن الوصول إليها، ولإمكانية حصولهن على الأجهزة المساعِدة والأدوية وغيرها من الاحتياجات. وقد تلاشت أي إمكانية كانت لديهن للعيش باستقلالية ولإسماع صوتهن". (OHCHR, 2023d).

"صُدِمت اللجنة [المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة] برواية فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً مصابة بشلل دماغي، وهي لاجئة من شرق رفح، اضطر أهلها إلى حملها أثناء فرارهم من شمال غزة إلى جنوبها، بعد أن فقدت الأجهزة المساعِدة الخاصة بها، بما في ذلك كرسيها المتحرك، خلال الهجمات العسكرية. فقد بكت الفتاة المنهكة والمعرّضة للخطر وصرخت يائسة: "خلص يا ماما. اتركوني هنا، واهربوا أنتم"". (OHCHR, 2024g).

تدمير البنى التحتية السكنية والمدنية: بالإضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح، ألحق القصف المتواصل والاجتياحات البرية لقطاع غزة أضراراً كارثية بالبنى التحتية الصحية والتعليمية وغيرها من البنى التحتية الخدمية والمباني السكنية والمباني التجارية والطرق ومواقع التراث الثقافي، بما في ذلك المساجد والكنائس والمكتبات والمواقع الأثرية[37]. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2024، بلغت الأضرار المباشرة التي أصابت البنى التحتية المبنية في قطاع غزة نحو 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل 97 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2022[38]. وبحلول نيسان/أبريل 2024، كان أكثر من 50 في المائة من مجموع المباني فيه قد دُمِّرت، وتضررت 360,000 وحدة سكنية، مما تسبب في حرمان طويل الأمد وانتكاسات في التنمية البشرية (الجدول 1)[39].

الجدول 1. تدمير المباني والمواقع في قطاع غزة، حتى 28 نيسان/أبريل 2024

تدمير المباني والمواقع	العدد
الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة جزئياً	360,000
المباني المدمرة أو المتضررة بشدة	25,010
المستشفيات التي أصبحت خارج الخدمة	32
المستشفيات المتضررة بسبب الضربات الصاروخية	25
المدارس والجامعات المدمرة جزئياً	305
المدارس والجامعات المدمرة كلياً	100
الكنائس المدمرة/المتضررة	3
المساجد المدمرة/المتضررة	290
المباني الحكومية المدمرة	168

المصادر: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and the World Bank, European Union and United Nations data provided in ESCWA, 2024, p. 5.

ولم تنجُ مباني الأمم المتحدة من الدمار: فمنذ الحرب، تم الإبلاغ عن 446 حادثاً طالت مباني الأونروا والأشخاص الذين يحتمون داخلها، حيث شهدت بعض المواقع حوادث متعددة. وقد تضرر أكثر من نصف منشآت الأونروا البالغ عددها 350 منشأة في جميع أنحاء قطاع غزة[40].

2. الواقع الأمني في الضفة الغربية

الإصابات والوفيات: تدهور الوضع الأمني في الضفة الغربية تدهوراً ملحوظاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تبيّن أن عام 2023 – حتى قبل وقوع الكارثة الإنسانية في قطاع غزة – كان بالفعل أحد أكثر الأعوام دموية في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية (2000-2005)[41]. ففي الفترة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، قُتِل 824 فلسطينياً، معظمهم من الرجال والفتيان، على يد القوات المسلحة والمستوطنين، باستخدام الذخيرة الحية في المقام الأول[42]، وقُتِل 536 منهم بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخلال الفترة نفسها، أُصِيبَ 18,344 فلسطينياً بجروح، معظمهم من الرجال والفتيان، وقد حدثت إصابات 5,397 منهم بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، نتج معظمها عن الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية[43]. ومع أن الرجال والفتيان يتحملون العبء الأكبر من العنف العسكري، فإن ضعف النساء والفتيات واحتياجاتهن للحماية يتفاقم بسبب فقدان أفراد أسرهن الذكور. وكثيراً ما تغدو النساء اللاتي يواجهن ضغوطاً مالية متزايدة، المعيلات الرئيسيات لأسرهن، ويصبحن في موقف عسير نظراً لانخفاض معدلات مشاركتهن في العمل.

وقد جرى إيقاع الضحايا في الضفة الغربية في سياق "عمليات عسكرية شملت غارات جوية بطائرات بدون طيار أو طائرات حربية، وإطلاق صواريخ أرض-أرض على مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان"[44]. ويُعتبر استخدامُ القوة الفتاكة غير المشروعة، بما فيها الإعدام خارج نطاق القضاء، ممارسةً سائدة، ولا سيّما ضد مخيمات اللاجئين[45]. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد مخيم جنين للاجئين، الذي يؤوي أكثر من 24,000 شخص، ومخيم نور شمس في طولكرم، الذي يؤوي أكثر من 13,500 لاجئ[46]، هجماتٍ مميتة وتدميراً واسعاً لشوارعهما وبنيتهما التحتية المدنية. وعلى سبيل المثال، فقد قتلت القوات الإسرائيلية 12 فلسطينياً وأصابت 143 شخصاً آخرين بجروح في مخيم جنين خلال عملية نفَّذتها على مدى يومي 4 و5 تموز/يوليو 2023، حيث دمَّرت شبكة المياه المحلية أيضاً، وألحقت أضراراً بمئات الوحدات السكنية، مما تسبب بتهجير أكثر من 500 أسرة[47].

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تكثّفت العمليات العسكرية في مخيمات اللاجئين والبلدات المجاورة لها، وألحقت

أضراراً فادحة بالبنى التحتية وعطّلت الرعاية الصحية، وغالباً ما أوقعت ضحايا في صفوف الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، حاصرت القوات الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عدة مستشفيات في جنين[48]. كما تسبب اقتحام مستشفى جنين الحكومي بإلحاق الضرر بالطرق المؤدية إلى مقر "جمعية الجليل للرعاية والتأهيل المجتمعي الخيرية" التي تقع في مخيم اللاجئين المجاور وتقدِّم خدماتها لما يصل إلى 3,000 من الأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها الأجهزة المساعِدة والعلاج والدعم النفسي والاجتماعي[49]. وفي 6 أيار/مايو 2024، شملت المداهمات العسكرية لمخيمي طولكرم ونور شمس للاجئين، التي استمرت قرابة 22 ساعة، تجريف الطرقات وتدمير مركز طبي تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني[50]. وقد خلّفت تلك المداهمات العسكرية حالة من القلق والتوتر لدى النساء، ولا سيّما اللاجئات والنازحات أو اللاتي اعتُقِل أفراد أسرهن أو قُتِلوا أو أُصِيبوا بجروح[51].

إيصال المساعدات الإنسانية والمخاطر ذات الصلة:

تقلّصت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدرةُ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على تقديم خدماتها الحيوية، بما فيها خدمات الصحة والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات، بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة في الضفة الغربية. فقد أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن السلطات الإسرائيلية تمنع موظفيه الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح دخول من الوصول إلى مكاتبهم في القدس، وأشار إلى التأخيرات المطوّلة في إصدار تأشيرات الدخول إلى القدس لموظفيه الدوليين[52]. وبسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية، لم يتمكن أكثر من 470 موظفاً من موظفي الأونروا الذين يحملون بطاقات هوية صادرة من الضفة الغربية من الوصول إلى مراكز عملهم في القدس الشرقية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023[53].

وقد تعرّض مكتب الأونروا لإقليم الضفة الغربية في القدس الشرقية لاحتجاجات عنيفة وهجمات لإحراقه عمداً على يد مواطنين إسرائيليين في أيار/مايو 2024، حيث تعرّض موظفو الأونروا للهجوم بالحجارة، مما أدّى إلى إغلاقه مؤقتاً[54]. وأدّت الاقتحامات المتكررة والقيود المفروضة على الحركة والظروف الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها إلى زيادة صعوبة وصول موظفي الأمم المتحدة إلى المواقع الميدانية وتعطيل العمليات في العديد من مدارس الأونروا ومراكز الرعاية الصحية التابعة لها. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن المعلمون في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 من الوصول إلى مدارس الأونروا في التجمعات السكانية النائية في أريحا، مما تطلب توفير طرائق تعليمية بديلة لنحو 3,000 من الفتيات والفتيان[55]. وبالإضافة إلى أزمة التمويل التي تعاني منها الأونروا، أدّت هذه العوامل إلى تعقيد تقديم خدماتها الأساسية للنساء والفتيات، كما أثرت على أمن موظفاتها في الضفة الغربية ورفاههن (الإطار 6).

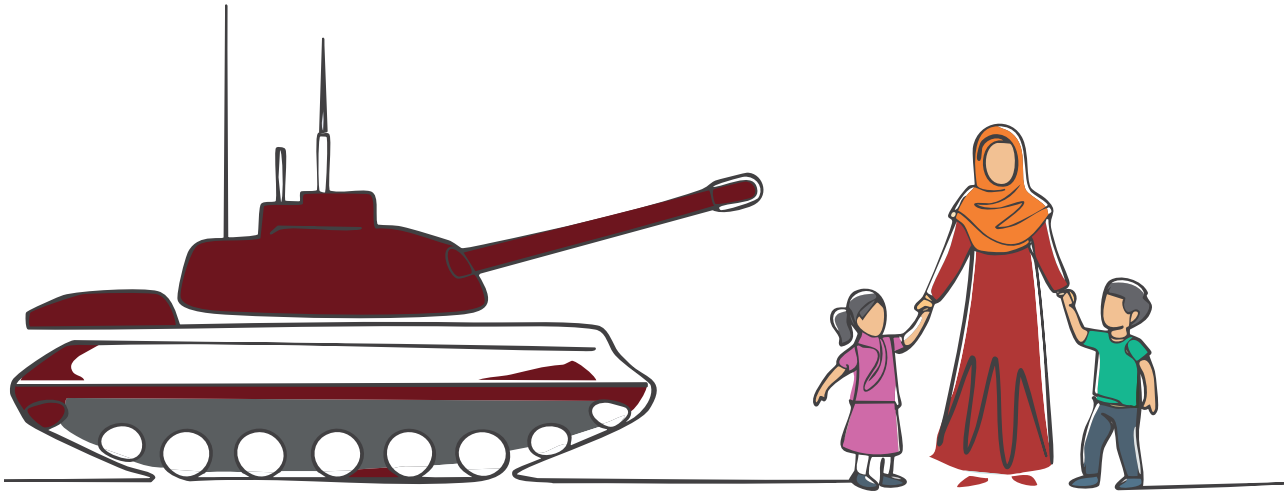

الإطار 6. آثار الأعمال العدائية الحالية على الأونروا في الضفة الغربية

"تغيّر الوضع على الأرض كثيراً بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان أحد الآثار الأولى التي واجهناها كموظفين في الأونروا هو عدم قدرتنا على الوصول إلى مكان عملنا في الشيخ جراح بالقدس الشرقية بسبب إغلاق المعابر أمام الفلسطينيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. ونتيجة لذلك، تم نقلنا إلى مكتب رام الله الميداني، حيث كان لا بدّ من تنظيم مكان العمل لاستيعابنا. وأصبحت إمكانية الحركة داخل الضفة الغربية غير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير وغير آمنة في كثير من الأحيان. لقد كنّا تحت ضغط هائل بسبب تدهور الوضع الأمني، خاصة في شمال الضفة الغربية. ففي السابق، كنا نشعر بالحماية كموظفين تابعين للأمم المتحدة؛ ولكننا أصبحنا نشعر الآن في كثير من الأحيان بأننا في خطر بل ومستهدفون، حيث يتعرّض بعض عاملينا الاجتماعيين وموظفينا الميدانيين للمضايقات، بل وللاعتداءات في بعض الحالات النادرة. وتبقى السلامة مصدر قلق أساسي، ولا سيّما للحوامل أو مَن يعانين من مشاكل صحية من أعضاء فريقنا. فهؤلاء الزميلات لا يشعرن بالقلق على أمنهن الشخصي أثناء عملهن في مخيمات اللاجئين فحسب، بل يشعرن بالقلق المستمر على عائلاتهن، وخاصة أطفالهن. وعلى الرغم من انعدام الأمن، فإننا نواصل القيام بواجباتنا المهنية ونلتزم بالتمسك بمبدأ الأمم المتحدة في الحياد. وهذه التحديات، على صعوبتها، لم تثبط من عزيمتنا. فمع أن الروح المعنوية قد تتدنى في بعض الأحيان، فقد بتنا أكثر تصميماً من أي وقت مضى على العمل بجدٍ أكبر، حيث يزداد الطلب على خدماتنا أكثر وأكثر.

إن النساء والفتيات اللاتي نعمل معهن في المخيمات في الضفة الغربية يشهدن الدمار ويعانين من التهجير. إن الصدمة تراكمية، خاصة مع تعرّضهن لما يحدث في قطاع غزة. فبعض الفتيات يشعرن بالخوف الشديد لدرجة أنهن يترددن في الذهاب إلى المدرسة، وفي بعض المخيمات انقطعت الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء. لقد لاحظنا أيضاً زيادة ملحوظة في العنف القائم على أساس الجنس وتغيُّر ديناميات الأسرة والسلطة وزيادة الضعف، ولا سيّما بالنسبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. كما أن الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً كذلك. فمع انعدام فرص العمل في إسرائيل وانهيار الأعمال التجارية الصغيرة وتزايد الفقر، تعاني النساء والفتيات ذوات الإعاقة من أجل الحصول على الأجهزة المساعِدة الأساسية. وتعمل الأونروا بالشراكة مع المنظمات المحلية مثل الجمعيات النسائية ونتفق جميعاً على أن الوضع لا يشبه أي شيء واجهناه من ذي قبل. ونحن نركز على توفير دعم الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة حالات العنف القائم على أساس الجنس وخدمات الخط الساخن والاستجابة الطارئة، بما في ذلك تقديم المساعدات النقدية وتوزيع المواد غير الغذائية. نحن لا نتحدث كثيراً عن استدامة الخدمات بقدر ما نتحدث عن استمراريتها. ينبع دافعنا لمواصلة هذا العمل من إحساسنا العميق بالمسؤولية: عملنا حيوي، ولكن مهما عمِلنا فلن يكون ذلك كافياً بالنظر إلى حجم الأزمة".

المصدر: مقابلات مع لبنى مضية، رئيسة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأونروا، مكتب إقليم الضفة الغربية في القدس الشرقية، ووفاء علي، مسؤولة الخدمات الاجتماعية الميدانية في الأونروا، 6 آب/أغسطس 2024.

عنف المستوطنين: تشير البيانات التي سبقت شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أن عنف المستوطنين لم يزل يشهد تصاعداً في شتى أرجاء الضفة الغربية على مدى السنوات الماضية. فقد وقعت ثلاثة حوادث مرتبطة بالمستوطنين في اليوم بالمتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع ما متوسطة حادثين في اليوم في عام 2022 وحادث واحد في اليوم في عام 2021[56]. ومنذ بداية الحرب على قطاع غزة، ارتفعت وتيرة هذه الحوادث إلى ما متوسطه سبعة حوادث في اليوم، وهو أعلى متوسط يومي للحوادث المرتبطة بالمستوطنين وتُلحِق الضرر بالفلسطينيين منذ أن استهلت الأمم المتحدة تسجيل هذه البيانات في عام 2006[57].

وكمثال على ذلك، تضرّر نحو 37 تجمعاً من التجمعات السكانية الفلسطينية في شتّى أرجاء الضفة الغربية بين يوميْ 9 و15 نيسان/أبريل 2024 جرّاء عنف المستوطنين الإسرائيليين، الذين غالباً ما كانت ترافقهم القوات الإسرائيلية – بما فيها عمليات إطلاق النار، وإحراق المنازل، والإضرار بهياكل سُبُل العيش – مما أسفر عن سقوط ضحايا

و/أو إلحاق أضرار بالممتلكات؛ ويمثل ذلك ثلاثة أضعاف عدد التجمعات السكانية المتضرّة في الأسبوع السابق[58]. وتسلّط الشهادات التي جمعها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) الضوء على تأثير اعتداءات المستوطنين على صحة النساء وسُبُل عيشهن وسلامتهن النفسية بوجه عام. وروَت النساء الآثار النفسية العميقة التي تركتها اعتداءات المستوطنين على حياتهن وحياة أطفالهن، إلى جانب المصاعب المالية والتهديدات المستمرة لسلامتهن، وأشرن إلى معاناتهن بشكل مزمن من الخوف والأرق والإرهاق والارتباك[59]. وتشمل الاعتداءات على النساء أو ممتلكاتهن، ضربهن، وإطلاق الرصاص عليهن، وإلقاء الحجارة أو الأدوات الحادة والزجاجات الحارقة والألعاب النارية عليهن، والاعتداء عليهن لفظياً وترهيبهن[60]. وتحت ستار القتال في غزة، طرأ ارتفاع حاد على وتيرة أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون بدعم من الدولة، وهي جزء من مساعي الحكومة الإسرائيلية منذ أمد طويل لنزع ملكية الفلسطينيين عن أرضهم المحتلة وتهجيرهم منها وترسيخ الاستيلاء الإسرائيلي عليها[61]. وقد اقترن ذلك بممارسات قسرية، بما فيها هدم المنازل، والأنظمة التمييزية الراسخة لتخطيط وتقسيم المناطق، وتوسيع المستوطنات والقيود المفروضة على الحركة، مما أدّى إلى محو تجمعات سكانية فلسطينية بأكملها، بما يتعارض مع القانون الدولي، مع ما يترتب على ذلك من آثار عميقة على أمن النساء والفتيات ورفاههن وحقوقهن[62].

باء. الحياة تحت الاحتلال

1. آثار الحصار والاعتداء العسكري غير المسبوق على قطاع غزة

بسبب الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة وحصاره وتطويقه وتهجير سكانه، تقاسي نساؤه وفتياته، ولا سيّما الحوامل والمرضعات والمسنّات وذوات الإعاقة منهن، "ظروفاً لا يمكن تصورها"[63]، مع عواقب لا توصف على مستقبلهن ورفاههن.

التهجير القسري وآثاره: أدّى الدمار الواسع النطاق، إلى جانب التهديدات المباشرة للحياة والأمن، إلى تهجير جميع سكان القطاع البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة تقريباً (منهم نحو مليون من النساء والفتيات)، وقد هُجِّر العديد منهم عدة مرات[64]. وفي آذار/مارس 2024، وجدت المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية (REFORM) أن 56 في المائة من النساء النازحات يقمن في ملاجئ، و25 في المائة منهن يقمن في خيام مؤقتة، والبقية يستضيفهن الجيران والأصدقاء أو يعشن في الشوارع[65]. وقد أدّى التهجير القسري على نطاق واسع إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأوجه الضعف المتعددة الأبعاد الموجودة من قبل، مما جعل تحدي رعاية الأسرة "يتطلب المزيد من الوقت والجهد والمشقة" من النساء والفتيات، مما أدّى إلى "زيادة الضغوط والتوقعات غير الواقعية على النساء لإعالة أسرهن في هذه البيئة المجهدة للغاية"[66]. وفي ظل هذه الظروف القاسية، يتعزَّز تقسيم العمل التقليدي داخل الأسرة، حيث تتحمل النساء من جميع الأعمار القسط الأكبر من أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر[67].

كما ازدادت الأعباء الأسرية على النساء جرّاء انقطاع الكهرباء لفترات طويلة، وندرة المياه، ونقص غاز الطهي[68]. وبالنسبة للعائلات التي تلقت أوامر إخلاء ولديها أقارب مسنّون أو أفراد ذوو إعاقة، تبقى النساء في الأغلب معهم كمقدِّمات للرعاية، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبيرة على سلامتهن ورفاههن[69]. وبسبب إغلاق المدارس وتفشي انعدام الأمن، تقضي الفتيات الآن وقتاً أطول في مساكنهن لرعاية أسرهن، بينما يرافق الأولاد آباءهم إلى الأسواق والبحث عن المساعدات الإنسانية[70].

ولا تحصل النساء والفتيات النازحات على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية الضرورية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويقدّر وجود نحو 690,000 من النساء والفتيات في سن الإنجاب في قطاع غزة، وهن معرّضات، بسبب عدم حصولهن على لوازم النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، لخطر الإصابة بالتهابات المسالك التناسلية والبولية وللمخاطر المتعلقة بالحماية[71]. وقد وصفت النساء النازحات مدى صعوبة التعامل مع دوراتهن الشهرية بكرامة دون وجود ما يكفي من المنتجات الصحية أو الماء أو الصابون أو الوصول الآمن إلى المراحيض (الإطار 7). وتقاسي المسنّات اللاتي يتخذن من المدارس أو الخيام مأوىً لهن الأمرّين كي يحصلن على الأدوية الضرورية لأمراضهن المزمنة[72]. وقد أُجبِرت الكثيرات من النساء ذوات الإعاقة على التخلي عن أجهزتهن المساعِدة مثل عُكّازاتهن وكراسيهن المتحركة[73]. كما تعاني النساء

الإطار 7. سارة (18 عاماً): "أسوأ أوقاتي عندما تأتيني الدورة الشهرية"

"في بعض الأحيان نشعر أن يومنا بأكمله يتمحور حول العثور على الغذاء والماء واستخدام المرحاض والاغتسال. ومنذ أن تصاعدت وتيرة الحرب، هُجِّرنا عدة مرات – من مدينة غزة إلى رفح إلى خان يونس [...] النظافة الشخصية تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لنا [...] الأمر صعب بالنسبة لي وخصوصاً عندما تأتيني الدورة الشهرية. فنحن نتشارك الحمام مع ثلاث عائلات. ليس لدي سوى دقائق قليلة لاستخدام المرحاض حيث يوجد دائماً طابور طويل في الخارج. يجب أن أكون سريعة؛ فلا يمكنني أخذ الوقت الذي أحتاجه. أحمل دائماً أغراضي الشخصية وسلة مهملاتي الخاصة؛ وإلّا أشعر بالحرج. كما أننا نحصل بالكاد على ورق المرحاض، فهو باهظ الثمن وغير متوفر في كثير من الأحيان. وعندما تأتيني الدورة الشهرية، أتمنى أن أتمكن من تنظيف نفسي بشكل صحيح. سمعت أن البعض يلجأن إلى استخدام الملابس والمناشف القديمة بدلاً من الفوط الصحية. أنا محظوظة لأن والِدِيَّ يبذلان جهداً كبيراً في توفير الفوط لي، مما يعينني على تحمُّل مشقات الحياة بعض الشيء."

المصدر: CARE International, 2024a, p. 1.

المسنّات اللاتي عايشن النكبة والعمليات العسكرية المتعددة من صدمة تراكمية[74].

ويزيد الاكتظاظ الشديد في الملاجئ، وانعدام الخصوصية، وندرة الاحتياجات الأساسية كثيراً من مخاطر التعرّض للعنف القائم على أساس الجنس، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتفاقم تعرّض النساء والفتيات للعنف القائم على أساس الجنس بسبب انهيار مسارات الإحالة وخدمات الحماية والرعاية الصحية الضرورية لضحاياه، ولا سيّما في ظل وجود القوات الإسرائيلية وانفصالهن عن شبكات الدعم الأسري الذي يزيد من تعريض سلامتهن وأمنهن للخطر، مما يسهم كثيراً في صدمتهن على المدى الطويل[75].

كما تزداد إمكانية تعرُّض النساء والفتيات أيضاً للعنف القائم على أساس الجنس بينما يقصدن أو ينتظرن في طوابير دورات المياه والمرافق الصحية التي غالباً ما تكون قليلة، في ملاجئَ مكتظةٍ أو بعيدة عن خيامهن[76].

وأشار تقييم سريع أجرته مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في شباط/فبراير 2024 إلى أن متوسط عدد المستخدِمين لكل مرحاض هو 340 من الأشخاص المهجَّرين، بينما بلغ متوسطهم لكل حمّام (شاور) 1,290 شخصاً في قطاع غزة[77]. وتشكل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحدياً خاصاً للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، ولا سيّما ذوات الإعاقة الحركية والإعاقات المتعددة[78]. ووفقاً للتقييم الذي أجرته المجموعة، فإن 12 في المائة فقط من المواقع التي شملها المسح لديها حمّامات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها[79].

انعدام الأمن الغذائي والمائي: كانت مستويات المعيشة مترديةً بالفعل في قطاع غزة قبل اندلاع الحرب الحالية، حيث صُنِّف أكثر من 64 في المائة من سكانه على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة أو شديدة في عام 2022[80]. ومنذ اندلاع الحرب، تسبّبت القيود الصارمة المفروضة على دخول البضائع إلى قطاع غزة، بما فيها المواد الغذائية، إلى جانب تدمير قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك بسبب الأعمال العسكرية، وانعدام فرص توليد الدخل، في تخفيض توفُّر الإمدادات الغذائية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمُّل تكاليفها.

وقد تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الحالة المقلقة لموارد المياه، حيث تُستخدم المياه غير المأمونة والملوثة في إنتاج الأغذية أو تحضيرها، مما يزيد من مخاطر الأمراض المنقولة بالأغذية. وحتى قبل اندلاع القتال، كان أكثر من

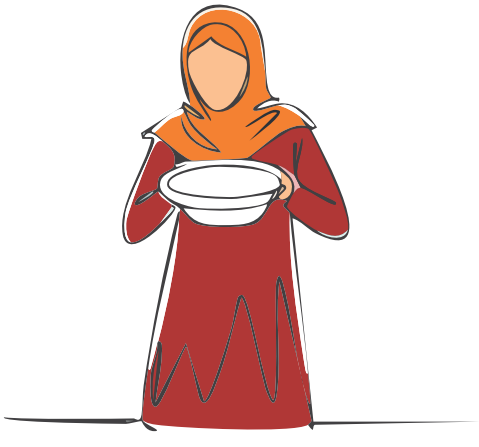

الإطار 8. فتاة من قطاع غزة تعبّر عن مخاوفها

فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً من بيت لاهيا نازحة إلى خان يونس، تشاطرنا همومها:

> "لطالما كنتُ طالبة متفوقة في دراستي [...] ماذا يمكن لفتاة في قطاع غزة أن تفعل غير ذلك؟ أنا الآن أقضي وقتي أجلس دون أن أفعل أي شيء [...] أخشى مع مرور الوقت أن يتذرّع أهلي بتفشي انعدام الأمن وإغلاق المدارس، ووضعنا كغرباء في المجتمع المحلي، لتزويجي".

المصدر: UN Women, 2024d, p. 6.

97 في المائة من الحوض المائي الساحلي غير صالح للاستهلاك الآدمي بسبب عمليات الضخ غير الآمنة وتلوثه بمياه الصرف الصحي[81]. وبحلول شهر كانون الثاني/يناير 2024، تدنّت إمدادات المياه في قطاع غزة إلى 7 في المائة فقط من مستوياتها قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023[82]. وتؤثر محدودية الوصول إلى المياه تأثيراً ضاراً على صحة النساء والأطفال. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت إمدادات المياه المتاحة لا تتعدى لترين إلى 9 لترات فقط للفرد في اليوم مقارنةً بالمستويات المنخفضة أصلاً التي كانت تبلغ 85 لتراً للفرد في اليوم قبل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع وجود مخاطر مؤكدة بارتفاع في الأمراض المعدية، بما فيها الإسهال والتهاب الكبد[83]. وقد كانت لقلة إمكانية الحصول على الأغذية والمياه الصالحة للشرب آثارها السلبية على النساء، ولا سيّما المرضعات والأمهات الشابات، اللاتي يتعرّضن أصلاً للخطر بسبب أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً التي شكّلتها المعايير الاجتماعية والثقافية الضارة[84].

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، حذّر التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من خطر المجاعة ما لم تتوقف الأعمال العدائية ويُستعاد الوصول إلى الموارد الحيوية مثل الأغذية والمياه النظيفة والصحة والصرف الصحي[85]. وفي آذار/مارس 2024، أشار تحليل التصنيف المتكامل إلى أن المجاعة كانت وشيكة في محافظة شمال غزة ومحافظة غزة[86]. وفي شهر حزيران/يونيو 2024، أكد تحليل التصنيف المتكامل لحالة الأمن الغذائي أن خطر المجاعة لا يزال قائماً، حيث من المتوقع أن يواجه 96 في المائة من السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مستوى الأزمة أو أعلى (المرحلة الثالثة فما فوق)، وسيواجه نحو نصف مليون شخص ظروفاً كارثية (المرحلة الخامسة)[87]. وكان من المتوقع أن تكون النساء والفتيات الأكثر تضرراً، إذ أنهن يقلّلن كثيراً من أولوية مدخولهن الغذائي عندما يكون الحصول على الغذاء مقيّدا[88]. وفي حزيران/يونيو 2024، قدّرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ما لا يقل عن 557,000 من النساء في قطاع غزة يواجهن انعدام الأمن الغذائي الحاد[89] ولا يزال الوضع مقلقاً، ولا سيّما للحوامل والمرضعات اللاتي غالباً ما يواجهن مخاطر سوء التغذية المرتفعة، مما يزيد من المخاطر الطويلة الأمد على صحتهن وصحة أطفالهن[90]. وقد وجد التقييم السريع الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شباط/فبراير 2024 أن أربع نساء من بين كل خمس أشرن إلى أن أحد أفراد أسرهن على الأقل اضطر إلى تخطّي وجبات الطعام خلال الأسبوع الماضي، حيث تخطّت الأمهات وجبةً واحدة على الأقل لإطعام أطفالهن في 95 في المائة من الحالات[91]. وذكرت قرابة 87 في المائة من النساء أنهن وجدن صعوبة في الحصول على الغذاء أكثر من الرجال، ولجأ بعضهن إلى آليات متطرفة للتكيُّف مع الوضع، مثل البحث عن الطعام تحت الأنقاض أو في حاويات القمامة[92]. وبسبب ارتفاع مخاطر الأمن والحماية، يصعب حصول النساء المعيلات لأسرهن على المساعدات الغذائية، مما يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي الأسري الحاد[93]. كما يمكن أن يكون للإجهاد ونقص التغذية المرتبطين بندرة الأغذية والمياه نتائجُ مدمرةٌ على صحة الحوامل وأطفالهن، حيث يزيد من مخاطر اعتلال ووفيات الأمهات والرضع[94].

الحرمان من فرص التعليم: لقد انهار نظام التعليم بالكامل في قطاع غزة، مما أدّى إلى حرمان 625,000 من الطلبة من فرصة التعليم في السنة الدراسية 2024/2023، وأثّر على ما يقدر بنحو 22,000 من المعلمين[95]. وبحلول شهر حزيران/يونيو 2024، كانت قد لحقت أضرار بقدر معيّن بأكثر من 88 في المائة من جميع المباني المدرسية، بما فيها مدارس الأونروا، وفقاً لتقديرات مجموعة التعليم[96]. ويشمل ذلك المدارس التي أُستخدِمَت كملاجئ للنازحين. وقد دُمِّرت جميع الجامعات وقُتِل أكثر من 5,479 طالباً و261 معلماً و95 أستاذاً جامعياً منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023[97]. وقد أشار خبراء تابعون للأمم المتحدة إلى الوضع في قطاع غزة بتعبير

"الإبادة التعليمية" – وهو مصطلح يشير إلى المحو المنهجي للتعليم من خلال اعتقال أو احتجاز أو قتل المعلمين والطلاب والموظفين، وتدمير البنية التحتية التعليمية[98]. ومن المتوقع أن يكون لتعطيل التعليم المدرسي تداعيات قصيرة وطويلة الأمد على رفاه الفتيات وآفاقهن المستقبلية، ولا سيّما اليتيمات أو المنفصلات عن ذويهن أو النازحات بسبب النزاع (الإطار 8)[99].

الاحتجاز والاعتقال: على الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة عن العدد الدقيق للنساء والفتيات الأسيرات من قطاع غزة، فإن الشهادات التي جمعتها الأونروا والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات حقوق الإنسان توثق سوء المعاملة المزعوم الذي تعرّضن له. وقد تعرّضت الأسيرات لعصب الأعين، والضرب، والتحرّش الجنسي، والتجريد القسري من الملابس خلال الفترة المشمولة بالتقرير[100]. كما تم تهديد الأسيرات أيضاً باحتجازهن لفترات طويلة و/أو إيذائهن و/أو قتل أفراد أسرهن ما لم يقدِّمن المعلومات المطلوبة. وقد دعا خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق في الاحتجاز التعسفي لمئات النساء والفتيات والانتهاكات المزعومة، وأعربوا عن قلقهم إزاء التقارير التي تفيد بأن عدداً غير معروف من النساء والأطفال، بمن في ذلك فتيات، قد اختفوا بعد وصول الجيش الإسرائيلي في غزة إليهم[101].

2. آثار انتهاكات الحقوق في الضفة الغربية

القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول: تخضع حركة النساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لرقابة مشددة من خلال نظام معقد يشمل التصاريح والحواجز العسكرية وغيرها من العوائق المادية والمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية للمستوطنين والجدار الذي ما فتئت إسرائيل تبنيه، على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام 2004 بشأن الآثار القانونية المترتبة على بنائه[102]. وقد ارتفع عدد الحواجز المادية، بما فيها حواجز التفتيش وبوابات الطرق والسواتر الترابية التي نشرتها القوات الإسرائيلية للتحكم في حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وتقييدها ومراقبتها بصورة دائمة أو متقطعة، من 645 حاجزاً في مطلع عام 2023[103] إلى ما لا يقل عن 790 حاجزاً بحلول منتصف عام 2024[104]. وكان الفلسطينيون الذين يعيشون بالقرب من المستوطنات، بما فيها التجمعات السكانية المعزولة أصلاً في المنطقة جيم والمنطقة "خ-2" في الخليل، هم الأكثر معاناةً من زيادة القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول[105].

التهجير القسري وهدم المنازل: إن شبه استحالة حصول الفلسطينيين على تصاريح بناء من إسرائيل في القدس الشرقية والمنطقة جيم دفعهم إلى بناء مساكنَ ومدارسَ ومبانٍ أخرى معرّضةٍ لخطر الهدم أو المصادرة باستمرار لكونها غير مرخصة. وقد شهدت النساء المقدسيات اللاتي أجرى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مقابلات معهن أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها أسرهن للحصول على التراخيص والبناء بصورة قانونية، فإن الممارسات التمييزية الإسرائيلية أدّت إلى الرفض المتكرر لطلبات البناء التي قدّمتها بغض النظر عن عدد المرات[106]. كما كشفت الشهادات أيضاً أن أوامر الهدم غالباً ما ترتبط بالإفقار، حيث لا تفقد الأسر منازلها التي استثمرت فيها مدخراتها وأخذت قروضاً لبنائها فحسب، بل إنها تتكبد أيضاً أعباءً مالية كبيرة بسبب الغرامات والرسوم القانونية بل وتكاليف هدمها في حالة إجبارها على الهدم الذاتي[107].

وتعاني قرابة 60 من التجمعات السكانية الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية من خطر متزايد من الترحيل القسري بسبب عنف المستوطنين والجنود الإسرائيليين، والتوسع الاستيطاني والسياسات والممارسات التمييزية للغاية التي تنتهجها إسرائيل، بما في ذلك نظام التخطيط وتقسيم المناطق غير القانوني[108]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسارعت وتيرة عمليات الهدم والتهجير، ليس فقط في التجمعات السكانية الريفية والبدوية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، بل وعلى نحو متزايد أيضاً في مخيمات وبلدات اللاجئين، ولا سيّما في طولكرم وجنين. وحتى قبل تصعيد الأعمال العدائية، "وصلت عمليات تدمير المباني الفلسطينية في الضفة الغربية إلى أعلى مستوى لها منذ ست سنوات، ولا سيّما التدمير الأكثر إثارة للقلق للمنازل والمباني التجارية والمدارس والمرافق الصحية"[109]. وفي شهر أيلول/سبتمبر 2023، كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 1,105 أشخاص من 28 تجمعاً سكانياً هُجِّروا من مناطق سكناهم منذ عام 2022، مشيراً إلى عنف المستوطنين ضدهم وحرمانهم من الوصول إلى أراضي الرعي كسببين رئيسيين[110]. ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى يوم 30 حزيران/يونيو 2024، هدمت السلطات الإسرائيلية 1,072 مبنًى فلسطينياً بما فيها مبانٍ سكنية وزراعية ومبانٍ يستخدمها أصحابها في تأمين سُبُل عيشهم أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها. ونتيجةً لذلك، هُجِّر 2,316 شخصاً، من بينهم 662 من النساء و534 من الفتيات[111]. وتؤثر عمليات هدم المنازل تأثيراً سلبياً على النساء بصفة خاصه، حيث إن الأعراف الجنسانية التقليدية غالباً ما تحدد المنزل

كمجال خاص بهن، حيث يتوقع منهن رعاية الاحتياجات العملية والعاطفية للأسرة بالإضافة إلى التعامل مع صدماتهن (الإطار 9).

الاعتقال والاحتجاز: تكثفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات الاعتقال الممنهجة ضد الفلسطينيين، وشملت النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والعاملات الإنسانيات،. وقد أفادت "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان" في آذار/مارس 2024 بأن نحو 240 من النساء قد تم اعتقالهن منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ وخلال الأسبوع الأول من آذار/مارس 2024، تم بالفعل اعتقال 60 من النساء والفتيات (من بينهن امرأتان من قطاع غزة)؛ ومن بينهن قاصرتان و24 من الأمهات و12 من المعتقلات الإداريات[112]. وكانت الاعتقالات الإدارية – التي تجري بدون تهمة أو محاكمة ويمكن تجديدها إلى أجل غير مسمى – قد وصلت بالفعل إلى أعلى مستوياتها منذ 20 عاماً قبل التصعيد الأخير في الأعمال العدائية[113]. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تدهورت أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون وتحوّلت السجون الإسرائيلية إلى "أداة للعقاب والانتقام"[114].

وكما هو الحال بالنسبة للأسيرات من قطاع غزة، ثمة شهادات بأن أسيرات من الضفة الغربية تعرّضن لإساءات شديدة، بما في ذلك الضرب والتهديد بالاغتصاب والاعتداء الجنسي، والتفتيش المهين مع التجريد من الملابس، والتفتيش العاري الجماعي، والتحرّش الجنسي اللفظي، وانتهاك المعتقدات الدينية من خلال نزع الحجاب بالقوة[115]. كما ذكرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن عدداً من النساء والفتيات الأسيرات من الضفة الغربية قد حُرِمن من الحصول على أدويتهن، وسلّطت الضوء على حالة فتاة جاءتها الدورة الشهرية لأول مرة في السجن، حيث قالت: "تمكث الأسيرات يومين أو ثلاثة أيام دون فوط صحية أو ملابس لتغييرها. فيضطررن إلى غسل ملابسهن وارتدائها مجدداً وهي لا تزال مبللة"[116]. كما تم منع المكالمات الهاتفية عن النساء وحظر الزيارات العائلية[117]. وقد أفاد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في تقريره المقدَّم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنيّة بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بأن 67 في المائة من النساء والفتيات الأسيرات اللاتي شملهن الاستطلاع عانين من الإقصاء الاجتماعي ولم تتم إعادتهن بالكامل إلى وضعهن قبل الاحتجاز. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية المذكورة وراء ذلك في وصمة العار المرتبطة باحتمال تعرّض النساء والفتيات الأسيرات للاعتداء الجنسي أثناء أسْرهن[118].

الإطار 9. صدمة هدم المنازل - من منظور النساء

"يتعيّن على الأمهات رعاية أطفالهن والتعامل مع الصدمة التي تصيبهن جرّاء هدم منزل الأسرة. ومن الشائع أن تنتقل الأسر النازحة لتعيش مع أقارب الزوج، مما قد يحدّ من سلطة النساء في اتخاذ قراراتهن ومن نفوذهن. وقد وصفت النساء الفلسطينيات اللاتي يتلقين الدعم من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كيف أن السلطة الضئيلة التي كن يتمتعن بها قبل هدم المنزل تُسلب منهن عندما ينتقلن للعيش مع أقارب أزواجهن. كما تعاني النساء والفتيات من الضائقة النفسية عادةً في أعقاب هدم منازلهن، حيث يشهدن الاقتحامات العنيفة التي تتم في الصباح الباكر أو في وقت متأخر من الليل، أو الاعتقالات التي يمكن أن تطال أفراد أسرهن أثناء عملية الهدم."

المصدر: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 2023، ص 51.
Women's Centre for Legal Aid and Counselling and Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and) .(Democracy, 2023, p. 51

2. الملامح الديمغرافية والصحية للنساء والفتيات الفلسطينيات

2. الملامح الديمغرافية والصحية للنساء والفتيات الفلسطينيات

ألف. الإحصاءات السكانية

قُدِّر مجموع عدد سكان الأرض الفلسطينية المحتلة بنحو 5.55 مليون نسمة في نهاية عام 2023، منهم 2.73 مليون من النساء والفتيات و2.82 مليون من الرجال والفتيان[119]. ويقطن نحو 59 في المائة منهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، و41 في المائة في قطاع غزة، ويشكل اللاجئون المسجلون لدى الأونروا 45 في المائة من مجموع السكان (الجدول 2)[120].

والمجتمع الفلسطيني مجتمع شاب، حيث إن 43 في المائة من مجموع السكان (41 في المائة في الضفة الغربية و47 في المائة في قطاع غزة) تقل أعمارهم عن 18 عاماً، وذلك حتى منتصف عام 2024[121]. وقُدِر نمو السكان بنسبة 2.37 في المائة في 2024/2023[122]. وشهد متوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً مستمراً، وذلك من 70.8 سنة للذكور في عام 2010 إلى 73.3 سنة في عام 2023، ومن 73.6 سنة إلى 75.5 سنة للإناث خلال الفترة نفسها[123]. وقبل الحرب على قطاع غزة، التي تسبّبت على الأرجح في زيادة عدد الأرامل، وبالتالي الأسر التي تعيلها نساء، كان هناك نحو 12 في المائة من الأسر التي تعيلها نساء في الأرض الفلسطينية المحتلة[124]. وبالنظر إلى الإقصاء الاقتصادي للمرأة، فمن المرجح أن يكون لذلك آثار طويلة الأجل على الفقر.

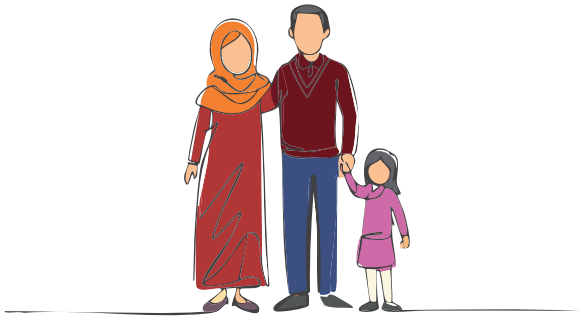

وكان 6 في المائة فقط من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة يبلغون من العمر 60 عاماً فأكثر في عام 2023[125]. وتمثل النساء المسنّات فئةً شديدة الضعف لأن احتمال إصابتهن بنوع واحد أو أكثر من الإعاقات يزيد بمرتين عن الرجال، ولا سيّما الإعاقات الحركية والعاهات المرتبطة بالبصر، كما أنهن أقل قدرة على تحمُّل نفقات السكن والغذاء والماء مقارنة بهم[126]. وهن كذلك أكثر عرضة لأوجه ضعف متعددة الأبعاد مثل سوء المعاملة والإهمال الصحي مقارنة بهم[127]، ولأعمال العنف، بما فيها العنف الناجم عن الاحتلال[128].

الجدول 2. مؤشرات السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشر، السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	دولة فلسطين
التقديرات السكانية، نهاية عام 2023	3,291,406	2,257,051	5,548,457
عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، 2023	912,879	1,586,965	2,499,844
نسبة اللاجئين من مجموع السكان، تقديرات، 2023	28 في المائة	70 في المائة	45 في المائة
نسبة الأطفال من مجموع السكان، منتصف عام 2024	41 في المائة	47 في المائة	43 في المائة
معدل الزيادة السنوية في عدد السكان، 2024/2023	2.12 في المائة	2.74 في المائة	2.37 في المائة

المصادر: PCBS, 2024c, p. 39; PCBS, 2024a, p. 1; UNRWA, 2024b, p. 1; author's calculations, Palestine Economic Policy Research Institute, 2024, p. 69.

باء. المؤشرات والاتجاهات الصحية

1. توفُّر الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها

لا يزال الاحتلال يؤثر على توفُّر الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها، وعلى محددات صحة النساء والفتيات، بما في ذلك الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والاعتداءات عليها. وقد تضاعفت هذه التحديات جرّاء الأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، والتي تفاقمت بسبب احتجاز إسرائيل للرسوم الجمركية وغيرها من الإيرادات بصورة متكررة[129]. فالعاملون الصحيون في الضفة الغربية مثلاً لا يتقاضون سوى نصف مرتباتهم، كما أن زهاء 45 في المائة من الأدوية الأساسية غير متوفرة في مرافق الرعاية الصحية الحكومية[130].

وكانت إمكانية حصول النساء والفتيات في قطاع غزة على الرعاية الصحية مترديةً بالفعل قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب الحصار المفروض عليه منذ أمد طويل، الذي قيَّد حركة المرضى وأخصائيي الرعاية الصحية والإمدادات الطبية الأساسية. وفي عام 2022، تم رفض أو تأخير 33 في المائة من طلبات تصاريح المرضى من قطاع غزة للحصول على خدمات الرعاية الصحية غير المتوفرة محلياً، ولا سيّما في مستشفيات الإحالة في القدس الشرقية (47 في المائة من هذه الطلبات قدمتها نساء وفتيات مريضات)، بينما تم رفض أو تأخير 62 في المائة من طلبات مُرافقي المرضى[131]. وقد تم تقويض تقديم خدمات الرعاية الصحية والبنى التحتية الصحية العامة، حتى قبل الحرب، بسبب الاعتداءات العسكرية المتكررة (بما في ذلك في آب/أغسطس 2022 وأيار/مايو 2023) وأزمة الكهرباء المزمنة. وقد ألحقت العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 أضراراً بالبنى التحتية للمياه والكهرباء المتردية أصلاً وأدّت إلى تدمير تدريجي لقطاع الرعاية الصحية في قطاع غزة – مما زاد من مخاطر الوفاة والإعاقة الدائمة والإصابة غير المعالجة الوشيكة بين النساء والفتيات. كما أدّى ذلك إلى نقص في علاج المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي والكلى[132].

وحتى كانون الثاني/يناير 2024، تشير التقديرات إلى أن 84 في المائة من البنى التحتية المادية لقطاع الرعاية الصحية في قطاع غزة قد تضررت، حيث تفتقر مراكز الرعاية الصحية المتبقية إلى ما يلزمها من الأدوية وسيارات الإسعاف والعلاجات الأساسية المنقذة للأرواح والكهرباء والمياه[133]. وبحلول نيسان/أبريل 2024، كان 20 مركزاً من مراكز الرعاية الصحية التابعة للأونروا قد تعرّض للهجمات[134]. وبحلول حزيران/يونيو 2024، كان 17 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى تعمل بشكل جزئي. كما كانت خمسة من أصل تسعة من مستشفيات الطوارئ الميدانية تعمل بشكل جزئي أو كامل، في حين أن 39 في المائة فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية كانت تعمل[135]. وقد أدّى النقص الحاد في الكهرباء والوقود ومحدودية الوصول إلى الطاقة الشمسية إلى الإضرار بعمليات مرافق الرعاية الصحية، مما عرّض حياة المرضى ذوي الحالات الحرجة والذين يعانون من إصابات مرتبطة بالحرب للخطر، بمن فيهم النساء والفتيات[136]. وقد أصبح انقطاع التيار الكهربائي في وحدات الأطفال الحديثي الولادة ووحدات العناية المركزة ووحدات غسيل الكلى في المستشفيات أمراً اعتياديا. وفي الوقت نفسه الذي تقلّصت فيه إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، ظهرت احتياجات صحية جديدة تفاقمت بسبب الانهيار التام لنظام إدارة النفايات. وتشمل هذه الأمراض المعدية، مثل التهابات الجهاز التنفسي والإسهال والتهاب الكبد الوبائي ألف، بالإضافة إلى الجرب والطفح الجلدي[137]. وبناءً على ذلك، يزداد خطر تعرُّض النساء والفتيات، اللاتي يتحملن المسؤوليات الرئيسية كمقدِّمات للرعاية، للإصابة بالأمراض المعدية[138].

الضفة الغربية: لطالما تقوّضت إمكانية وصول النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية بسبب التقسيمات الإدارية والجغرافية والقيود المفروضة على الحركة والبناء، مما يؤثر أكثر على الفلسطينيين في القدس الشرقية، والمنطقة جيم، والمنطقة "خ-2" من الخليل، ومنطقة التّماس الواقعة بين خط الهدنة لعام 1949 والجدار الفاصل. ويعتمد أكثر من 160,000 فلسطيني في المنطقة جيم ومنطقة التّماس على العيادات المتنقلة للحصول على الرعاية الأولية بسبب هذه القيود[139]. وبالنسبة لهذه التجمعات السكانية، غالباً ما تتطلب الرحلة إلى أقرب عيادة سلوك طرق التفافية واسعة حول المستوطنات والشوارع والحواجز الإسرائيلية. ولا يسبب هذا الأمر ضغطاً نفسياً فحسب، بل يلقي أيضاً عبئاً كبيراً على كاهل الأسر التي تفتقر إلى الموارد والتي لديها أفراد من ذوي الإعاقة، حيث تشكل تكاليف السفر وإمكانية الوصول إليها تحديات

كبيرة لها. وحتى قبل تصاعد الأعمال العدائية منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إغلاقاً مؤقتاً للمناطق السكنية في الضفة الغربية – ولا سيّما مخيم شعفاط للاجئين من 8 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022 والمناطق المحيطة بمدينة نابلس من 11 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 – مما أدّى إلى آثار صحية سلبية، بما فيها العقبات التي تواجهها النساء أثناء الولادة[140].

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تفاقمت الحالة الصحية المتردية التي تعاني منها النساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن 29 من التجمعات السكانية في المنطقة جيم في الخليل وجنين وقلقيلية لم تتمكن من الوصول إلى العيادات المتنقلة منذ بدء التصعيد[141]. وقد اقترن تفشي انعدام الأمن وزيادة حالات الاحتجاز والاعتقال، بما فيها اعتقال العاملين الصحيين، مع الإغلاق المتقطع لبلدات بأكملها ومراكز سكانية أخرى، مما أدّى إلى فرض قيود متزايدة على الحركة داخل الضفة الغربية وعرقلة وصول النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية[142]. فعلى سبيل المثال، في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وثّقت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قيام الجنود الإسرائيليين في المنطقة "خ-2" بمنع ثلاث نساء فلسطينيات من الوصول إلى عيادة تديرها منظمة أطباء بلا حدود فيها، " بينما سُمِح، في الوقت نفسه، للمستوطنين بالتحرك بحرية في المنطقة"[143]. ومنذ بداية التصعيد الحالي وحتى يوم 28 أيار/مايو 2024، سجّلت منظمة الصحة العالمية ما مجموعه 480 من الهجمات على العاملين الصحيين والمنشآت الصحية في الضفة الغربية، أسفرت عن قتل 16 شخصاً وإصابة 95 آخرين، بما فيها اعتداءات على العاملين الصحيين والمستشفيات والعيادات المتنقلة وسيارات الإسعاف، تسببّت بتعطيل الخدمات الطبية الحيوية وحرمان الناس من العلاج المنقِذ للأرواح ولا سيّما في طولكرم وجنين ونابلس[144].

2. الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

منذ الشهر الأول من الحرب، أبلغت النساء والفتيات في قطاع غزة عن نقص حاد في إمكانية حصولهن على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الحرجة، وخاصة في الملاجئ المكتظة للغاية أو الخيام التي توفِّر الحد الأدنى من الخصوصية (الإطار 10). فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل الرحمية يعانين من النزيف والالتهابات بسبب الظروف غير الصحية في المخيمات،

الإطار 10. حقائق وتقديرات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في قطاع غزة

- قرابة 690,000 من النساء والفتيات ممّن يحتجن إلى لوازم النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية لا يستطعن التعامل معها بخصوصية وكرامة، ويزيد من تعرّضهن للاستغلال وسوء المعاملة بسبب الصعوبات في الحصول على المواد الضرورية. وثمة تقارير تفيد بتناول بعض النساء لحبوب منع الحمل لتجنُّب ظروف الدورة الشهرية غير الصحية. (CARE International, 2024b, p. 1).
- قرابة 155,000 من الحوامل والمرضعات في قطاع غزة يقاسين من أجل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، حيث إن 180 من الحوامل يلدن يومياً أطفالهن في ظل ظروف مروعة، بينما تواجه 15 في المائة منهن مضاعفات مرتبطة بالحمل أو الولادة، مما يزيد من خطر أمراض ووفيات الأمهات والرضَّع. (OHCHR, 2024f, p. 1).
- تُظْهِرُ بيانات المسح الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رفح أن أكثر من ست من كل عشر من الحوامل التي أُجريت معهن المقابلات أو الحوامل حالياً أو اللاتي كنّ حوامل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 أبلغن عن مضاعفات، بما فيها إصابة 95 في المائة منهن بالتهابات المسالك البولية و80 في المائة بفقر الدم، و30 في المائة بالولادة قبل الأوان، و50 في المائة باضطرابات ارتفاع ضغط الدم. وفي الأسر التي لديها أمهات مرضعات، أبلغت 72 في المائة منهن عن تحديات في الرضاعة الطبيعية وفي تلبية الاحتياجات الغذائية لأطفالهن الرضَّع. (UNFPA, 2024, pp. 2, 3).
- شهدت النساء في قطاع غزة زيادة بنسبة 300 في المائة في حالات الإجهاض بسبب نقص الرعاية الصحية لحديثي الولادة والأمهات في المنطقة. (UN Women, 2024e, p. 1).

مما يشكل مخاطر طويلة الأجل على صحتهن الإنجابية[145]. أما الحوامل فلم يتمكّنَّ، في خضم القصف والنزوح وتدمير نُظُم الرعاية الصحية، من الحصول على خدمات التوليد الكافية اللازمة ليلدن بأمان. وثمة تقارير موثوقة عن نساء اضطررن للخضوع لعمليات قيصرية دون تخدير، أو الولادة على أرضيات مغطاة بالركام، أو النزيف حتى الموت أثناء الولادة، أو إزالة الرحم بعد الولادة بسبب النزيف الشديد – وهي مآسٍ كان يمكن تجنبها لو توفرت لهن الرعاية الصحية المناسبة[146].

أما في الضفة الغربية، فقد كانت إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمهات والأطفال، محدودةً للغاية في المناطق المهمّشة والنائية، ولا سيّما في المنطقة جيم، بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على البناء التي تمنع إنشاء مراكز الرعاية الصحية. وقد ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير صعوبة الوصول إلى هذه الخدمات بسبب تشديد القيود المفروضة على الحركة. وتكشف شهادات النساء والفتيات أن المحتاجات إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية غالباً ما يؤثرن عدم السعي إلى الحصول عليها في المراكز الحضرية والقرى القريبة بسبب مشاكل الوصول المادية والمالية[147]. وتشكل استمرارية خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية في ظل تزايد انعدام الأمن مصدر قلق كبير لأكثر من 73,000 من الحوامل في الضفة الغربية[148].

3. الصحة النفسية

تجابه النساء والفتيات تحديات معقدة ناشئة عن عدم المساواة بين الجنسين داخل مجتمعهن وعن آثار الاحتلال الإسرائيلي، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على صحتهن النفسية ورفاههن. إن التفاوتات بين الجنسين من حيث المشاركة في القوى العاملة والمشاركة السياسية وصنع القرار والتعرّض لأشكال مختلفة من العنف – الأُسري والسياسي والعسكري – هي الدوافع الرئيسية وراء تزايد حاجتهن إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي[149]. وحتى قبل التصعيدات الأخيرة، كانت النساء والفتيات يعانين بالفعل من أزمة على صعيد الصحة النفسية، حيث كان السكان ككل عرضة لعبء كبير من اضطرابات الاكتئاب والقلق. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أفادت 50 في المائة من النساء بمعاناتهن من ضائقة نفسية مقابل 45 في المائة من الرجال[150]. وتعاني النساء والفتيات اللاتي يواجهن أوجه ضعف متداخلة، كالفقر والتعرّض للصدمات والعنف والنزاع، من نتائج أسوأ في مجال الصحة النفسية[151].

وقد ضاعفت الاعتداءات التي لم يسبق لها مثيل على قطاع غزة من الضائقة النفسية والاجتماعية والصدمات النفسية الموجودة مسبقاً من التصعيدات السابقة. فوفقاً لاستطلاع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رفح، فإن أكثر من 80 في المائة من النساء اللاتي تمت مقابلتهن يشعرن بالاكتئاب، و66 في المائة غير قادرات على النوم، وأكثر من 70 في المائة يعانين من القلق والكوابيس المتزايدة[152]. وقد أثر القصف المستمر والنزوح والدمار الواسع النطاق والتهديدات بالموت أو المرض بسبب الإصابة أو المرض على الصحة النفسية للنساء والفتيات. أما بالنسبة للأمهات ومقدِّمات الرعاية، فإن الضغط الإضافي الناجم عن مسؤولية حماية سلامة أطفالهن الجسدية والنفسية، وتدبُّر واجباتهن الأسرية المتزايدة، والتعامل مع ظروف معيشية مكتظة وغير ملائمة، قد زاد من الحاجة إلى الخدمات في ظل انهيار البنى التحتية لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ولم تَعُد تعمل مراكز الصحة النفسية المجتمعية العامة الستة ولا مستشفى الطب النفسي الوحيد للمرضى الداخليين في قطاع غزة، كما تقلّصت إمكانية حصول النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، على مختلف خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، بما في ذلك المشورة والاستشارات عبر الإنترنت والأدوية[153].

جيم. العنف القائم على أساس الجنس

تدهورت حالة الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهوراً سريعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع زيادة متوقعة في انتشار مختلف أشكال العنف القائم على أساس الجنس، بما فيها عنف العشير، والحرمان من الموارد، والإيذاء النفسي والاجتماعي والاستغلال. وتشير الأنماط المستقاة من فترات النزاع السابقة إلى زيادة في خطر عنف العشير عندما يعجز الرجال، الذين غالباً ما يكونون المعيلين الرئيسيين لأسرهم، عن أداء دورهم التقليدي في إعالتها وحمايتها، مما يؤثر على

تصورهم لهويتهم واحترامهم لذاتهم[154]. وحتى قبل الأزمة، قدّر استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 أن هناك 1.9 مليون ممن يتعرّضون للعنف القائم على أساس الجنس أو يعانون منه، 80 في المائة منهم نساء وفتيات، و65 في المائة منهم يقطنون قطاع غزة[155].

وأشار تحليل سريع للنوع الاجتماعي أجرته الأونروا في الأسابيع الأولى من الحرب إلى زيادة التوترات الأسرية في مراكز الإيواء بسبب الاكتظاظ وقلة الموارد المتاحة للنازحين، مما يزيد من احتمال حدوث العنف الأسري، مما يعرّض النساء والأطفال للخطر بصفة خاصة[156]. وعلى الرغم من تزايد الاحتياجات، واجهت الجهات المقدِّمة لخدمات الاستجابة لضحايا العنف القائم على أساس الجنس صعوبةً في تقديم خدماتها بسبب الدمار الواسع النطاق وأوامر الإخلاء المتكررة وانعدام الأمن الشديد. وتم إغلاق الملجأين الوحيدين للنساء في القطاع، وكلاهما يقعان في مدينة غزة، في الأيام الأولى للحرب[157]، "ونتيجة لذلك، فإن الناجيات اللاتي يواجهن تهديداً مباشراً لحياتهن من قِبَل المعتدي عليهن لا يجدن مكاناً يلجأن إليه وغالباً ما يضطررن إلى البقاء معه أو بقربه"[158]. وقبل الحرب، كانت هناك دلائل تشير إلى أن عدداً متزايداً من النساء في الضفة الغربية يلتمسن المساعدة من الخدمات المعنيّة بالعنف القائم على أساس الجنس، على الرغم من القيود المفروضة على إمكانية وصولهن إليها وتفشي الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلبهن المساعدة. وارتفعت نسبة النساء اللاتي يلتمسن المساعدة من خدمات حماية الأسرة من 13 في المائة في عام 2019 إلى 30 في المائة في عام 2022، ثم إلى 40 في المائة بحلول منتصف عام 2023[159]. ويشير هذا الاتجاه إلى زيادة فعالية الجهود الوطنية لحماية النساء، وزيادة وعيهن بخدمات الدعم المتاحة، وزيادة ثقتهن في نظام التصدي للعنف القائم على أساس الجنس. غير أن هذه المكاسب أخذت تتبدّد جرّاء زيادة القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول.

كما أعربت منظمات حقوق المرأة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن قلقها أيضاً بشأن القضية الحساسة المتعلقة بالانتحار وقتل الإناث. فقد كشف تحليل لجنايات قتل الإناث أجراه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أنه بعد التعديلين القانونيين اللذين أُدخِلا على قانون العقوبات الساري (بموجب القانونينِ رقم (10) لسنة 2014 ورقم (5) لسنة 2016 بشأن تعديل المادتين (98) و(99) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960)، أخذ الجُناة يجبرون قريباتهم على الانتحار لتجنُّب ملاحقتهم قضائياً أو معاقبتهم على جريمة القتل[160].

3. التطورات القانونية ومواءمتها مع الأُطُر الدولية

3. التطورات القانونية ومواءمتها مع الأُطُر الدولية

ألف. المواءمة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تتحمل إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤوليات بموجب القانون الدولي عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يزال الاحتلال العسكري الإسرائيلي يشكل، بصفته هذه، عائقاً رئيسياً أمام إعمال حقوق المرأة. وكما ذكرت اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في شباط/فبراير 2024، فإن "مبادئ الاتفاقية تُنتهك في صميمها [بسبب] دوامة الموت والمرض والدمار التي لا ترحم في قطاع غزة"، حيث إن أكثر من مليون من النساء والفتيات الفلسطينيات هُجِّرن قسراً عدة مرات، وتضطر الأمهات لتجرُّع مرارة دفن أطفالهن التي لا تُحتمل، أما الحوامل فلا يعرفن إن كنّ سيلِدنهم بأمان[161].

ويجب أن تكفل الحكومة الفلسطينية أيضاً امتثال تشريعاتها وسياساتها للمعايير الدولية. فمنذ انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل 2014 وبروتوكولها الاختياري في نيسان/أبريل 2019، لم تنشر أياً منهما في الجريدة الرسمية على الرغم من نشرها معاهدات دولية أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدون النشر، قد تصبح الاتفاقية غير ملزمة بموجب القانون الفلسطيني[162].

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة الدعوة إلى إجراء إصلاحات تشريعية تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع تعطُّل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، استمر التقدّم في مجال التشريعات يستند إلى المراسيم الرئاسية السارية في الضفة الغربية، ولا تسري بالضرورة في قطاع غزة الذي تحكمه سلطة الأمر الواقع منذ عام 2007. وعلى الرغم من جهود الدعوة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، لا تزال تتعثر الجهود الرامية إلى إصلاح قانون الأحوال الشخصية، الذي يتضمن أحكاماً تمييزية تقيِّد حقوق المرأة في أن تكون وصيّة قانونية على أطفالها، وفي طلبها الطلاق، وفي مساواتها مع الرجل في الميراث[163]. وتؤكد اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان كذلك أن الحكومة لم تعتمد بعدُ تعريفاً واضحاً للتمييز ضد المرأة تتماشى معه جميع اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية[164].

وفي عام 2019، تم بموجب إصلاحات التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية (بالقانون رقم (21) لسنة 2019) رفع السن الأدنى للزواج إلى 18 عاماً للفتيان والفتيات. ويُعتبر هذا الإجراء القانوني أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل الزواج المبكر من 20 في المائة في عام 2019 إلى 11 في المائة في عام 2021[165].

كما اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار غياب التشريعات التي تجرِّم العنف الأسري وتعزِّز آليات حماية الناجيات ومحاسبة الجناة. وقد قُدِّم مشروع قانون حماية الأسرة، الذي يعالج قضايا اجتماعية حرجة مثل عدم المساواة بين الجنسين في الميراث والطلاق، والعنف القائم على أساس الجنس، للمصادقة عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بفضل تعاون كبير بين المدافعين عن حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني والمحامين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية، ولكنه لم يُقرّ بعد. ولا يزال مشروع القانون يلقى معارضة، ولا سيّما من قِبَل الزعماء التقليديين والدينيين[166].

ويتمثل أحد الإنجازات الجديرة بالملاحظة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في استعراض "نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات" وتعديله وإعادة المصادقة عليه، ونشره في الجريدة الرسمية في آذار/مارس 2023[167]. ويستند نظام التحويل الوطني المعدَّل إلى النظام الذي استهله مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي لأول مرة في عام 2009، ويضع قواعد شاملة وملزمة لجميع مقدِّمي الخدمات، بهدف تعزيز حماية المعنّفات وتسهيل إعادة إدماجهن في المجتمع. ومع ذلك، تعرّض النظام المعدل لانتقادات بسبب تهميش دور منظمات المجتمع المدني كجهات مقدِّمة للخدمات. ويُعُدُّ إدراج القضاء العسكري ضمن الجهات المقدِّمة للخدمات تطوراً مثيراً للقلق[168].

كما أصدرت دولة فلسطين القانون رقم (24) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 الذي يمنح الموظف إجازة أبوّة براتب كامل لمدة ثلاثة أيام. ومن التطورات الإيجابية الأخرى القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الفلسطيني بتشكيل المجلس الاستشاري لوزارة شؤون المرأة[169]؛ وهو مكلَّف بتحديد أبرز الأولويات، ومراجعة واقتراح سياسات عامة وتشريعات، وتقديم المشورة حول الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين[170].

باء. بيجين 30+

تقرير بيجين (30+) لدولة فلسطين حول مواءمة دولة فلسطين في الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي قدمته وزارة شؤون المرأة بعنوان "سنوات الجائحة والإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني: إجراءات الدولة المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لخمس سنوات: أيار/مايو 2019 –أيار/مايو 2024"[171]. وبالنظر إلى استمرار العدوان الإسرائيلي وحجم الموت والدمار، يقرّ التقرير بأن الحديث عن الأولويات للخمس سنوات المقبلة يبدو فارغا. ولكن مواجهة آثار الحرب وإغاثة الناس في قطاع غزة وإعادة بنائه من جديد من الأولويات.

جيم. الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

أقرّت الحكومة الفلسطينية رسمياً بأهمية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتحت قيادة اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، التي ترأسها وزارة شؤون المرأة، تم إصدار "الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2020-2024)"، وذلك بعد الانتهاء من الخطة الوطنية الأولى[172]. وتسير الخطة الوطنية الثانية على خطى سابقتها في التأكيد على ضرورة حماية النساء والفتيات من آثار الاحتلال الإسرائيلي، ومساءلته، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

ولم يتسنَّ إحراز تقدم كبير في تنفيذ دولة فلسطين لخطتها الوطنية والتزامها بخطة المرأة والسلام والأمن عموماً بسبب تزايد العنف والدمار جرّاء الحرب على قطاع غزة وتأثيرها في الضفة الغربية. ووجد استطلاع أُجري عام 2022 لمعرفة تصورات الشابات والشبان فيما يتعلق بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن أن 80 في المائة من المجيبين حددوا سياسات الاحتلال الإسرائيلي باعتبارها العائق الأكبر أمام مشاركة النساء السياسية وتمتّعهن بحقوقهن. فالبيئة القسرية التي أوجدها الاحتلال تبث الخوف وتعيق النشاط السياسي للنساء، وخاصة الشابات. وأبرز المجيبون أيضاً أن الأُطُر القانونية التي تكرِّس عدم المساواة بين الجنسين وترسِّخ المعايير الأبوية تشكل عقبات كبيرة أمام مشاركتهن السياسية[173].

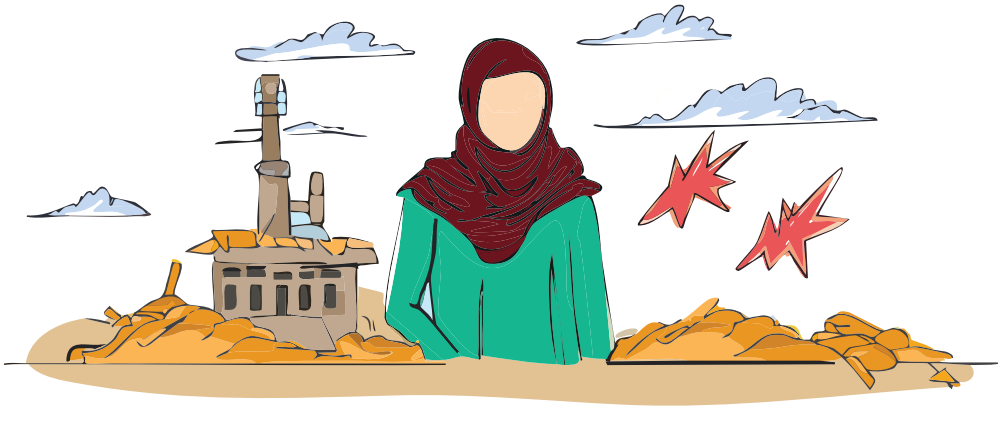

4. المشاركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية

4. المشاركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية

ألف. المشاركة والاتجاهات الاقتصادية

الآثار الاقتصادية للنزاع: كان لتصعيد الأعمال العدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تداعياتٌ مدمرة على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات وسُبُل عيشهن. فقد توقف اقتصاد قطاع غزة تقريباً عن العمل، إذ انكمش بنسبة تزيد عن 80 في المائة في الفصل الأخير من عام 2023، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022[174]. وقد كان لامتداد النزاع إلى الضفة الغربية، التي شهدت المزيد من القيود المفروضة على الحركة والإغلاقات والمداهمات المستمرة، وإلغاء إسرائيل لتصاريح العمل للعمال الفلسطينيين الذين يجلبون إيرادات تُقدَّر بنحو 3 مليارات دولار سنوياً[175]، آثارٌ اقتصادية كبيرة، حيث انكمش اقتصادها بنسبة 22 في المائة في الفصل الأخير من عام 2023[176]. ودخل الاقتصاد الفلسطيني في ركود عميق، حيث انكمش بنسبة 5.5 في المائة في عام 2023، ويرجع ذلك جزئياً إلى فقدان ما يقدر بنحو 0.5 مليون وظيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك العمال الفلسطينيين الذين أُلغِيت تصاريح عملهم في إسرائيل، بالإضافة إلى العمال الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الضفة الغربية[177]. وقد بدّدت الأزمة الاقتصادية المكاسب التي تحققت على صعيد التنمية البشرية ومن المتوقع أن تزيد من الفقر المتعدد الأبعاد. وتشير التقييمات الأولية إلى أن أكثر من 60 في المائة من سكان قطاع غزة كانوا يعيشون بالفعل تحت خط الفقر الوطني عشيّة النزاع[178]، مقابل 19 في المائة في الضفة الغربية[179].

الآثار على مشاركة المرأة في سوق العمل: تسببت الأعمال العدائية المستمرة في زيادة إنهاك سوق العمل الراكدة أصلا. ففي شهر حزيران/يونيو 2024، أفادت منظمة العمل الدولية بأن معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ارتفع إلى نحو 51 في المائة، أي أكثر من ضعف معدلها البالغ 24 في المائة في الفصل الثالث من عام 2023. وفي قطاع غزة، قفز معدل البطالة من 45 في المائة في الفصل الثالث من عام 2023 إلى 79 في المائة بحلول نهاية أيار/مايو 2024، بينما ارتفع في الضفة الغربية من 13 في المائة إلى نحو 32 في المائة خلال الفترة نفسها[180]. وقد فاقمت الأعمال العدائية من التحديات التي كانت تواجهها النساء في سوق العمل فيما مضى، ولا سيّما الشابات اللاتي كن يواجهن، حتى قبل تصاعدها، إقصاءً اقتصادياً شديدا.

ومع أن المؤشرات التعليمية كانت باستمرار في صالح النساء، فإن هذه الإنجازات لم تتحوّل إلى نتائج مماثلة من حيث عمالتهن (الجدولان 3 و4)[181]. ففي السنة الدراسية 2023/2022، على سبيل المثال، تفوقت الفتيات على الفتيان في المرحلتين الأساسية والثانوية كلتيهما، حيث كانت معدلات التحاقهن الإجمالية أعلى بمقدار 2.3 نقطة مئوية في المرحلة الأساسية وأعلى بمقدار 21.7 نقطة مئوية في المرحلة الثانوية[182].

وكان معدل إتمام الفتيات للمرحلة الثانوية العليا وقدره 78 في المائة أعلى بكثير من معدل إتمام الفتيان لها وقدره 53 في المائة في عام 2022[183]. وتتجلى الفجوة بين الجنسين لصالح الفتيات بقدر أكبر في التعليم العالي، حيث شكلن 62 في المائة من مجموع عدد الطلبة[184]. غير أن التفاوت بين الجنسين في التوظيف كان صارخاً، كما في الفترات التي شملتها التقارير السابقة، حيث تتدنى نتائج العمالة بوجه خاص لدى الشابات المتعلمات. ففي الفصل الثالث من عام 2023، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة على المستوى الوطني 17 في المائة فقط، بفارق كبير عن نسبة 71 في المائة للرجال[185]. وكان معدل بطالة النساء ضعف معدل بطالة الرجال تقريباً، حيث بلغ لديهن 41 في المائة مقابل 20 في المائة لديهم[186]. وحتى قبل اندلاع الأعمال العدائية الجارية، كانت البطالة أكثر انتشاراً في قطاع غزة منها في الضفة الغربية بسبب آثار الحصار الطويل الأمد والعمليات العسكرية المتكررة.

وتشمل العوائق الرئيسية أمام عمالة النساء، حسبما ذكرت الأسر التي شملها مسح تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لعام 2022، المنافسة الشديدة على الوظائف وقلة فرص العمل المتاحة (42 في المائة)، ومحدودية فرص العمل المتاحة للنساء (26 في المائة)، وعدم موافقة الزوج أو وليّ الأمر (22 في المائة)، وعدم توفُّر خدمة رعاية الأطفال أو عدم القدرة على تحمُّل تكلفتها (17 في المائة)[187]. وقد أفاد صندوق النقد الدولي

الجدول 3. مؤشرات التعليم، حسب الجنس

المؤشرات	الأرض الفلسطينية المحتلة	
	إناث	ذكور
معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الأساسية، 2023/2022	101.4	99.1
معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية، 2023/2022	92.6	70.9
معدل إتمام المرحلة الثانوية العليا، 2022	78.3	53.2
عدد الطلبة (بالآلاف) في التعليم العالي، 2021	132.8	81.3

المصدر: PCBS, 2023d, pp. 36, 38, 40.

الجدول 4. مؤشرات العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب الجنس، الفصل الثالث من عام 2023 (نسبة مئوية)

المؤشرات	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأرض الفلسطينية المحتلة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
نسبة المشاركة في القوى العاملة	17.6	76	16.5	62.8	17.2	71
معدل البطالة	24.9	10.2	67.7	39.2	40.8	20.1
معدل البطالة، 20-24 سنة	----	----	----	----	65.1	30.2
معدل البطالة بين الأفراد الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر	----	----	----	----	45.9	17.3

المصدر: PCBS, 2023b, pp. 11, 18, 19.

أن القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والوصول تشكل عقبةً إضافية أمام عمالتهن، حيث تعيق انتقالهن إلى أماكن العمل[188]. وغالباً ما تبحث النساء عن عمل بالقرب من منازلهن، وهو ما يمثل تحدياً خاصاً لمن يعشن في القرى أو التجمعات السكانية النائية في المنطقة جيم، حيث الفرص محدودة. وتواجه النساء ذوات الإعاقة تحديات إضافية، مما يؤدي إلى انخفاض فرص حصولهن على العمل؛ ففي المتوسط، لم يكن سوى 4 في المائة منهن فقط يعملن قبل التصعيد، مما يجعلهن يعتمدن اعتماداً كبيراً على الدعم الذي تقدمه أسرهن[189].

ويتوقع أن يزداد وضع النساء الاقتصادي الهش تدهوراً بسبب انكماش القطاع الخاص، وهشاشة القطاع العام، وتشديد القيود على الحركة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل مشاركتهن في القوى العاملة بما لا يقل عن 1.3 نقطة مئوية، مع تحوّل نسبة متزايدة من العاملات منهن من العمل بدوام كامل إلى العمل بدوام جزئي، ولا سيّما في قطاع العمل غير النظامي غير المستقر[190]. ومن المتوقع أن تتضاءل احتمالات حصولهن على وظائف لائقة، وهي نادرة أصلاً بالنسبة للشابات، ولا سيّما في قطاع غزة. وقبل اندلاع الأعمال العدائية الجارية، فإنّ نحو 73 في المائة من النساء الفلسطينيات لم يكنّ يكسبن أي دخل[191]، وكان متوسط ما تكسبه النساء من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 20 سنتاً فقط مقابل كل دولار يكسبه الرجال[192]. ونظراً لآثار الحرب، من المتوقع أن ينخفض أكثر عدد النساء اللاتي يكسبن دخلاً، وكذلك مقدار الدخل الذي يكسبنه. ويفاقم هذا الانخفاض في الدخل من التحديات التي يواجهنها ويقلّل فرصهن الاقتصادية ويهدد سلامتهن ويضرّ برفاههن[193].

باء. المشاركة السياسية

لا يزال تمثيل النساء الفلسطينيات ناقصاً في المجال السياسي وفي المستويات العليا لصنع القرار. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدّم، فإن مشاركتهن في صنع القرار والحياة العامة والمناصب القيادية لا تزال محدودةً مقارنة بالرجال. فمن بين 23 وزيراً في الحكومة التي أُعلن عنها في آذار/مارس 2024، هناك 4 وزيرات فقط[194]. ومن بين خمسة عشر من المحافظين، هناك محافِظة واحدة فقط تم تعيينها في عام 2010[195]. ولا تشكل النساء سوى نحو 19 في المائة من القضاة و18 في المائة من المدعين العامين[196]. والجدير بالذكر أن نسبة السفيرات ارتفعت من 11 في المائة في عام 2019 إلى 17 في المائة في عام 2023[197]. وعلى الرغم من قرار المجلس المركزي في عام 2015 بزيادة نسبة مشاركة النساء بما لا يقل عن 30 في المائة في جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فإنهن لم يشكلن سوى نحو 23 في المائة من أعضاء المجلس المركزي و19 في المائة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في عام 2021[198]. وفي حين أن النساء يشكلن قرابة نصف مجموع القوى العاملة في القطاع العام (48 في المائة)، فلم يشغلن سوى 14 في المائة من مناصب مدير عام فما فوق، حتى شباط/فبراير 2023[199]. وتشغل 5 نساء فقط مناصب نائب وزير مقابل 50 رجلاً[200].

وفي حين ظلت مشاركة النساء محدودةً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن دراسة متعمقة حول عضوات مجالس الحكم المحلي في الضفة الغربية وجدت أن "معظم الناشطات السياسيات على المستوى المحلي برزن كقائدات ناجحات بمستويات مشاركة تضاهي أقرانهن من الرجال"، مما يتعارض مع التصور الشائع عن أن مشاركتهن في المجالس المحلية هي مشاركة رمزية ليس إلّا. كما كشفت الدراسة أن احتمال التخطيط لإعادة الترشُّح للانتخابات المحلية التالية أعلى بنسبة 20 في المائة تقريباً لدى عضوات المجالس المحلية من أقرانهن من الرجال[201].

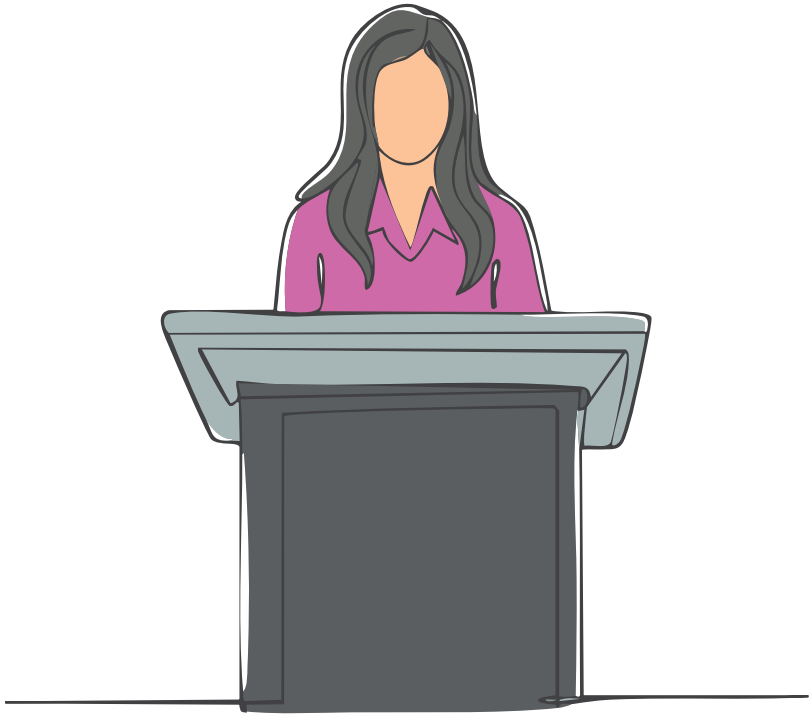

5. التقدّم والصمود والتحديات

5. التقدّم والصمود والتحديات

ألف. المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة

على الرغم من التدهور السريع في الوضع الأمني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمات حقوق المرأة الفلسطينية والمنظمات التي تقودها النساء عملها، حيث استمرت في تلبية الاحتياجات الملحة للنساء والفتيات. وتواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة، ولا سيّما في قطاع غزة، بما في ذلك انخفاض قدرتها التشغيلية وظروف عملها التي تحفّها المخاطر أكثر فأكثر (الإطار 11).

وقد تضرّر العديد من المكاتب والمرافق بسبب الأعمال العدائية المستمرة، مما قوّض القدرة التشغيلية للمنظمات التي تقودها النساء على المدى القصير والطويل. وقد عانت الكثيرات من موظفاتها من أوامر الإخلاء المتكررة وعمليات التهجير القسري، مما زاد من تعقيد قدرتهن على تقديم الخدمات الأساسية[202].

وكان الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة صعباً ولا سيّما في شمال غزة ومدينة غزة، مما جعل من الصعب على النساء والفتيات الوصول إلى الخدمات التي لا تزال تقدمها منظمات حقوق المرأة والوكالات الدولية. أما في الضفة الغربية، فقد ظل الوضع متوتراً بسبب تدهور الظروف الأمنية، إلى جانب قلة التمويل، مما زاد من عرقلة جهود منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، ولا سيّما في المناطق الريفية وبالقرب من المستوطنات في المنطقة جيم. وعلى الرغم من هذه التحديات الهائلة، تواصل منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء تقديم خدمات الحماية الأساسية، مثل الإسعافات الأولية النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات والاستشارات القانونية، فضلاً عن المأوى والمساعدة النقدية والمساعدة في كسب العيش. وتشير تقارير هيئة الأمم المتحدة

الإطار 11. دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن المنظمات الفلسطينية التي تقودها النساء

في شباط/فبراير 2024، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة سريعة لتقييم أثر الحرب على غزة على 25 منظمة فلسطينية تقودها النساء. وتحتفظ المنظمات التي شملتها الدراسة بما مجموعه 1,575 موظفاً وموظفة منهم 977 متطوعون. وخلُصت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالي:

- من بين المنظمات التي تقودها النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي شملتها الدراسة، قامت 88 في المائة منها بتوسيع أو تحويل أولوياتها نحو المساعدة المنقِذة للحياة والإغاثة في حالات الطوارئ، وتكييف عملها وإعادة ضبطه بسرعة، مما أدّى إلى استنفاد مواردها وقدراتها المحدودة.
- تعرّضت 89 في المائة من المنظمات التي تقودها النساء لأضرار في مكاتبها في قطاع غزة. ومن بين هذه المنظمات، أُصيبت 35 في المائة بأضرار كاملة في جميع مكاتبها.
- بقيت 56 في المائة من هذه المنظمات تعمل بكامل طاقتها البشرية رغم الأضرار عبر اعتمادها على الشبكات التطوعية، بينما تعمل 40 في المائة منها بطاقة جزئية.
- أبلغت 56 في المائة من المنظمات التي تقودها النساء وشملتها الدراسة عن انخفاض في التمويل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأفادت 88 في المائة منها أنها تواجه تحديات تمويلية كبيرة تؤثر على قدرتها على تقديم الخدمات المنقِذة للحياة لمن هنّ في أمس الحاجة إليها.

المصدر: UN Women, 2024d, pp. 5, 7, 8, 9, 10.

للمرأة إلى أن هذه المنظمات تمكنت من القيام بذلك "من خلال التركيز القوي على مستوى القاعدة الشعبية والتواصل الواسع مع المجتمعات المحلية، مما يمكنها من الوصول إلى الفئات الأكثر تخلّفاً عن الركب، ولا سيّما النساء ذوات الإعاقة"[203]. ومن الأمثلة على مثل هذا العمل للوصول إلى الفئات المهمّشة جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، وهي المنظمة الوحيدة في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تديرها نساء ذوات إعاقة من أجل النساء ذوات الإعاقة (الإطار 12).

باء. صمود النساء

واجهت النساء والفتيات الفلسطينيات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحديات هائلة في الوقت الذي واصلن فيه أداء دور حاسم في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وغالباً ما كنّ ركائز للدعم وعوامل للتغيير[204]. وقد أظهرنَ بأساً شديداً في مواجهة الدمار الذي لا مثيل له في قطاع غزة والمصاعب المتعددة في الضفة الغربية. ومع أن آفاقهن المستقبلية تبدّدت بسبب الوضع السياسي، فلا تزال قدرتهن على الصمود قوية، وفرص تمكينهن مستمرة، على الرغم من قتامة التوقعات (الإطار 13).

الإطار 12. جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة

تأسست جمعية نجوم الأمل في رام الله عام 2006، وهي منظمة تُعنى بقضايا الإعاقة وتركِّز على المرأة وتعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ضوء الحرب المستمرة على قطاع غزة، قامت الجمعية بتكييف نهجها على الأرض مع الاستمرار في أداء دورها الحاسم في دعم النساء ذوات الإعاقة. فعلى مستوى المناصرة، خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى نيسان/أبريل 2024، أصدرت الجمعية، بالتعاون مع مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (مرصد)، وهو منظمة فلسطينية للأبحاث والمناصرة في قطاع غزة، ثمانيَ أوراق موقف حول التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة.

> ووصفت الباحثة حلا علي العمل الصعب الذي تقوم به الجمعية في ظل العدوان العسكري الحالي: "تعرّض مكتبنا في قطاع غزة لتدمير جزئي جراء هجمة جوية قريبة. ولقد هُجِّرت عضوات فريقنا، كثير منهن لعدة مرات، واضطررن إلى التكيُّف مع ظروف العمل الصعبة للغاية، بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت، ونقص وسائل النقل، والاعتماد أحياناً على العربات التي تجرها الحيوانات. وبوجه عام، بالنسبة للعاملات في الخطوط الأمامية، نلاحظ أن بعض النساء – على الرغم من هذه الظروف المروعة – أصبحن أكثر نشاطاً في عملهن، بينما تشعر أخريات بالإرهاق من الضغوط والشعور بالذنب. ومهما بذلن من جهد، فإنهن غير قادرات على تلبية الاحتياجات الهائلة. وتعمل الموظفات في ظل ظروف صعبة للغاية وخطر شديد".

وفي إحدى أوراق الإحاطة التي أصدرتها جمعية نجوم الأمل، شاركت لطيفة الجعبري، وهي باحثة اجتماعية تعمل في الميدان مع الجمعية، تجربتها في العمل في ظل انعدام الأمن: "نحن بالطبع معرّضات للخطر في الميدان. فخلال التفجير الأخير الذي وقع في المستشفى الإماراتي، لم يكن يفصلني عن الانفجار سوى 3 أمتار، ما يعني أنني كنت قريبة جداً من الخطر. والخطر في العديد من المناطق أشد من غيرها، ومع ذلك نضطر أحياناً للوصول إلى هذه الأماكن لضرورات العمل". وشرحت حلا كذلك العمل الحالي لجمعية نجوم الأمل: "لم تَعُد تدخلاتنا المعتادة في بناء القدرات والتمكين الاقتصادي فعّالة أو ممكنة أو مجدية. نحن نركز الآن على المناصرة ولا سيّما فيما يتعلق بالإبادة الجماعية المستمرة وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى [جمعية نجوم الأمل] أيضاً إلى تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توزيع الخيام والمواد الغذائية والأجهزة المساعِدة للنساء والرجال من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة. وتستند تدخلاتنا على المسوح الميدانية التي تجريها [جمعية نجوم الأمل] والمرصد لتقييم الاحتياجات الحالية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما نعمل على تلبية احتياجات الأفراد الذين أصيبوا بإعاقات جديدة".

المصادر: مقابلات مع حلا علي ولطيفة الجعبري، 1 آب/أغسطس 2024؛ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (مرصد) وجمعية نجوم الأمل، 2024، ص. 8.

الإطار 13. قطاع التكنولوجيا - فرصة لتعزيز القدرة على الصمود

تشاطرنا رند صافي، مديرة الشركات والمُجتمع في مؤسسة "غزة سكاي جيكس"، أفكارها حول آثار الأزمة:

"اضطلعت مؤسسة "غزة سكاي جيكس" (Gaza Sky Geeks)... بدور رئيسي في تحفيز قطاع التكنولوجيا في دولة فلسطين منذ أن أسّستها في عام 2011 منظمة فيلق الرحمة بمنحة قدمتها شركة غوغل. وعلى مدار العقد الماضي، وصلت [مؤسسة غزة سكاي جيكس] إلى أكثر من 40,000 من الأشخاص، مع تمثيل للنساء بنسبة تزيد عن 50 في المائة – وهو إنجاز في ظل تفشي إقصائهن الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمات منهن. وتساعد [مؤسسة غزة سكاي جيكس] العاملين المستقلين الشباب والشركات الناشئة والشركات المتخصِّصة على استثمار مهاراتهم في مجالات من قبيل الخدمات التقنية والبرمجة والتصميم والتسويق والإدارة. ويتحقق ذلك من خلال برامج متنوّعة، بما في ذلك حاضنات ومسرّعات الأعمال وبرامج رفع المهارات المطلوبة في السوق، وتدريب المبرمجين، والإرشاد والتوجيه، والتواصل مع أصحاب العمل والمستثمرين والشركاء التجاريين. ولم تُتِح هذه الفرص للمشاركات الشابات سبيلاً لاستقلالهن المالي فحسب، بل مكنتهنّ أيضاً من أن يصبحن قدوات في مجتمعاتهن المحلية. وتوقعت [مؤسسة غزة سكاي جيكس] أن تدرّ دفعة عام 2022 أكثر من 20 مليون دولار لدولة فلسطين في عام 2023 من خلال العمل عبر الإنترنت.

ولقد دُمِّر قطاع التكنولوجيا، الذي يمثل أحد شرايين الحياة الاقتصادية القليلة للشابات، مثله مثل بقية القطاعات الاقتصادية في غزة. فقد دُمِرت أماكن العمل المشتركة [لمؤسسة غزة سكاي جيكس]، وهُجِّرت آلاف النساء المؤهلات وتعرّضن لصدمة نفسية وأُجبِرن على انتهاج سُبُل البقاء على قيد الحياة. وبينما وسّع فريق فيلق الرحمة عمليات [مؤسسة غزة سكاي جيكس] في الضفة الغربية، تحوّل التركيز في قطاع غزة إلى المساعدات النقدية والدعم النفسي والاجتماعي والبرامج الإنسانية الأخرى، على الرغم من المخاطر المستمرة للقصف وصعوبات التنقل. لقد كان تأثير الحرب على الصحة النفسية لنساء غزة هائلاً في ظل تعرّضهن المستمر للقصف وأوامر الإخلاء والنزوح. ويتفاقم هذا الإجهاد بسبب عبء رعاية الأطفال والأسر في ظل ظروف قاسية.

وأثّرت الأزمة أيضاً على علاقة النساء بأجسادهن، مما تسبَّب في شعورهن بالاغتراب. واضطر بعضهن إلى قصّ شعرهن لتجنّب القمل، أو ارتداء ملابس الصلاة باستمرار، أو التوقف عن الرضاعة الطبيعية بسبب سوء التغذية – وكلها عوامل تساهم في شعورهن بفقدان استقلالهن الذاتي على أجسادهن، وتفاقم أعباءهن النفسية والاجتماعية المرهِقة أصلا. وعندما يكون الوصول إلى الإنترنت متاحاً، أصبحت مجموعات الواتساب ضروريةً لتبادل النصائح المتعلقة بالنظافة الصحية، وتنظيم المهام مثل مواعيد الاغتسال، وزيادة الوعي. كما وفرت وسائل التواصل الاجتماعي منصةً للنساء والفتيات لتوثيق معاناتهن اليومية ومشاركة قصصهن مع العالم.

ومع أن التوقعات الاقتصادية لدولة فلسطين لا تزال قاتمة، فإن قطاع التكنولوجيا يتيح فرصاً حقيقية من أجل الصمود بسبب مرونته وتكيُّفه وقدرته على التعافي السريع. كما يمكنه أن يدفع قطاعات أساسية أخرى مثل الرعاية الصحية عن بُعد، والتعليم عن بُعد، وتوزيع المساعدات الإنسانية. وحتى في خضم النزاع، وجد العاملون المستقلون طرقاً للحفاظ على عملهم، مستخدمين أماكن عمل مشتركة مؤقتة مثل مركز "HopeHub" في رفح، ومعتمدين على موارد مثل الشرائح الإلكترونية والألواح الشمسية. كما يحصل العاملون المستقلون أيضاً على عقود مع شركات خاصة في الضفة الغربية، حيث تتيح شركات عديدة المرونة بسبب ظروف العمل الصعبة. ومن خلال الدعم والاستثمارات المستهدفة، إلى جانب الشراكات مع القطاع الخاص في الضفة الغربية والشركات في بلدان الخليج والشركات الدولية وحركات التضامن، فإن لدى قطاع التكنولوجيا القدرة على التعافي السريع. وهناك مجموعة كبيرة من النساء ذوات المهارات العالية على استعداد للعودة إلى سوق التكنولوجيا العالمية بمجرد التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. كما أن لديه القدرةَ، شريطة توفُّر الدعم والاستثمار المناسبين، على توفير فرص حيوية للنساء الضعيفات، بمن فيهن ذوات الإعاقات الجسدية واللاتي أصبحن أرامل حديثاً، مما يساعدهن على إعادة بناء حياتهن".

المصادر: مقابلة مع رند صافي، 14 آب/أغسطس 2024؛ مؤسسة غزة سكاي جيكس، 2024، الصفحتان 5 و18.

الاستنتاجات والتوصيات

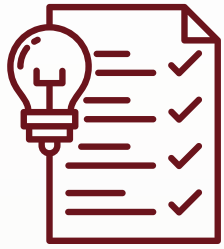

الاستنتاجات والتوصيات

ما تقاسيه النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة من ضروب الضعف والتهديد لا يمكن فصله عما يقاسيه كافة الفلسطينيين عموماً من صنوف الحرمان وانتهاك الحقوق والأزمات الإنسانية الطويلة الأمد. وسيبقى تمتُّعهن بحقوقهن بعيد المنال طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي في سياساته وممارساته، ولا سيّما عنفه ضد الفلسطينيين. ويجب، أولاً وقبل كل شيء، وضع نهاية فورية للحرب على قطاع غزة، وزيادة المساعدات الإنسانية زيادةً كبيرة، والقيام بعملية إعادة إعمار شاملة ومتعددة الجوانب وتراعي الاعتبارات الخاصة بالنساء والفتيات وتكفل مشاركتهن الفعّالة.

وتتناول التوصيات التالية جانبين يتعلقان بوضع النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتركِّز المجموعة الأولى من التوصيات على الوضع في قطاع غزة والخطوات اللازمة لضمان إنهاء التبعية والمشاركة الكاملة للشعب الفلسطيني، ولا سيّما نساؤه وفتياته، في التعافي من الاحتلال والنزاع. أما المجموعة الثانية من التوصيات فتركِّز على الخطوات التي يجب على الحكومة الفلسطينية والجهات المعنيّة الفلسطينية الأخرى أن تتخذها للنهوض بحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات ومشاركتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتنبع المجموعة الأولى من التوصيات من مبادئ الإسكوا والعناصر الأساسية لتحقيق التعافي المستدام في قطاع غزة. ولا ينبغي النظر إليها على أنها بديل عن إزالة العامل الوحيد الأكثر إعاقة للنهوض بحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات وظروفهن الاجتماعية والاقتصادية ألا وهو: الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب مساءلة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وعن عدم وفائها بالتزاماتها، بما فيها التزاماتها تجاه جميع النساء والفتيات الفلسطينيات.

ويجب، كخطوة أولى، تنفيذ وقف فوري ودائم لإطلاق النار، إلى جانب إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون قيود. ويجب أن تراعي المساعدات أيضاً الاحتياجات الصحية والتغذوية الضرورية لسكانه. وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية، ينبغي لهذه التدخلات أن تعمل على:

- تعزيز ودعم الملكية الفلسطينية لجميع مراحل التعافي والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- تحديد سياق التعافي والتنمية لمعالجة الظروف الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته.
- استخدام نهج قائم على القانون الدولي إزاء التعافي والتنمية.
- إعادة النظر في الروابط الاقتصادية الفلسطينية على المستوى الداخلي ومع المنطقة العربية[205].

ويجب استخدام هذه المبادئ عبر منظور متعدد الجوانب يكفل الانخراط الكامل للنساء والفتيات الفلسطينيات ومراعاة احتياجاتهن، ولا سيّما ذوات الإعاقة والأرامل والمعيلات لأسرهن والمسنّات. ويجب أن تكون النساء والفتيات في طليعة جهود إعادة الإعمار، وأن تُسمع أصواتهن، وأن تُلبى احتياجاتهن. وعندها فقط يمكن التخفيف من الآثار المدمرة للاحتلال والنزاعات المتتالية على قطاع غزة ودولة فلسطين وشعبها.

أما المجموعة الثانية من التوصيات فهي موجّهة إلى الحكومة الفلسطينية والجهات الفلسطينية المعنيّة الأخرى لكفالة حقوق جميع النساء والفتيات وتمكينهن. ويجب على الحكومة الفلسطينية، بمشاركة كاملة من منظمات حقوق المرأة وغيرها من منظمات المجتمع المدني، التعجيل في إجراء إصلاحات تشريعية تكفل للنساء الإنصاف والمساواة بين الجنسين. كما يجب على الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني المحلي، أن تستثمر في التنفيذ الفعّال للسياسات الرامية إلى معالجة التفاوت بين الجنسين، ولا سيّما في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وتحسين أمن النساء والفتيات ورفاههن. وينبغي لهذه التدخلات أن تعمل على:

سنّ تعديلات تشريعية ومواءمتها مع الالتزامات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري (ونشرها في الجريدة الرسمية لكفالة وضعها القانوني الملزم)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأهداف التنمية المستدامة.

كفالة الموافقة والتصديق على قانون العقوبات الفلسطيني الموحّد، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة و/أو قانون القضاء على العنف ضد المرأة.

تضمين تعريف للتمييز ضد المرأة في التشريعات الوطنية ووضع أحكام واضحة ومباشرة تحظر التمييز الجنساني في القانون الأساسي الفلسطيني وجميع القوانين الفلسطينية المعتمدة.

إقرار وإنفاذ حصة لا تقل عن 30 في المائة كحد أدنى لتمثيل النساء على مستويات صنع القرار، وحول موائد المفاوضات، وفي جميع مراحل بناء السلام.

الاستثمار في تنفيذ التدخلات عبر الأركان الأربعة المبينة في الخطة الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تنفيذ مبادرات بناء القدرات بالتعاون مع منظمات حقوق المرأة لتعزيز المهارات القيادية للنساء وتزويدهن، ولا سيّما الشابات والقاطنات في المجتمعات المحلية المهمّشة، بالأدوات اللازمة ليشاركن بفعالية في العمليات السياسية ويتولين المناصب القيادية.

تنفيذ حملات توعية عامة تتصدّى للقوالب النمطية الجنسانية وتغيِّر المواقف الاجتماعية تجاه المرأة في الأدوار القيادية وتعزيز القبول الأوسع للمساواة بين الجنسين.

تغيير المواقف والممارسات السلبية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات، بما في ذلك مشاركتهن الاقتصادية، في جميع أنحاء دولة فلسطين.

المراجع

ActionAid (2023). *Jenin Mother Reveals Heartbreaking Impact of Israeli Raids in West Bank Refugee Camps: "Our Children Sleep with Their Hands Raised."*

Addameer (2024). *On International Women's Day 2024: The Deadliest Year for Palestinian Women.*

Aid Worker Security Database (2024). *Aid Worker Security Database.*

Allabadi, H., and S. Najjab (2024). *Women's Health amid the War in Gaza.* *This Week in Palestine*, issue 310.

Al-Mezan Center for Human Rights (2023). *The Plight of Palestinian Women amid Ongoing Gaza Genocide.*

Ayyoub, A. (2023). *Israel-Palestine war: Friends remember Inas al-Saqa, one of Gaza's celebrated playwrights.* *Middle East Eye*, 2 November.

B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (2023a). *Israel breaks 20-year record: 1,002 Palestinians held in administrative detention in March 2023.*

_____ (2023b). *Under cover of Gaza war, settlers working to fulfil state goal of Judaizing Area C.*

CARE International (2024a). *The Daily Hunt for Diapers and Sanitary Napkins in Gaza.*

_____ (2024b). *Rafah Governorate: Deception, Destruction & Death in the "Safe" Zone. Rapid Gender Analysis.*

Education Cluster - Occupied Palestinian Territory (2024). *Verification of Damages to Schools Based on Proximity to Damaged Sites Gaza, Occupied Palestinian Territory, 3 June 2024.*

Essa, A. (2023). *Israel-Palestine war: Palestinian artist killed in Gaza air strike was a 'one in a million talent.'* *Middle East Eye*, 18 October.

European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) (2024). *Supporting Palestinian Communities Affected by Settler Violence in the West Bank, 16 Apr 2024.*

Food and Agriculture Organization (FAO) (2024). *Briefing Note on Gaza and the West Bank | Planning a Gender-responsive and Inclusive Emergency Response.*

Gaza Sky Geeks (2024). *The Impact of the Gaza Crisis on the Palestinian Tech Ecosystem.*

Gender-based Violence (GBV) Area of Responsibility (AoR) (2024). *Gaza Strip -- GBV.*

Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict (GPPAC) (2024). *Empowering Palestinian Women's Active Political Participation: Key Findings from Youth-led Research 2024 - Research Summary (May 2024).*

Human Rights Council (2024a). *Anatomy of a Genocide Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Francesca Albanese.* A/HRC/55/73.

_____ (2024b). *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel.* A/HRC/56/26.

Humanity and Inclusion (HI) (2023). *Blast Impacts: Looking into the Consequences of Explosive Weapons in Gaza.*

Independent Commission for Human Rights (2023a). *Preliminary review submitted by the Independent Commission for Human Rights (ICHR) to Committee on Economic, Social and Cultural Rights in the United Nations on the State of Palestine's initial report on the implementation of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights Session 74 (25 September-13 October 2023).*

_____ (2023b). *Research Paper on Violations against Palestinian Female and Male Prisoners during Israel's War of Genocide on Gaza.*

Integrated Food Security Phase Classification (IPC) (2023). *Gaza Strip: IPC Acute Food Insecurity | November 2023 - February 2024.*

_____ (2024a). *IPC Global Initiative Review -- Special Brief. IPC Acute Food Security Analysis |15 February -- 15 July 2024.*

_____ (2024b). *IPC Global Initiative Review -- Special Brief. IPC Acute Food Security Analysis | 1 May -- 30 September 2024.*

International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank (2022). *Mental Health in the West Bank and Gaza.*

_____ (2024). *World Bank Economic Monitoring Report: The Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy.*

International Court of Justice (ICJ) (2004). *Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory.*

_____ (2024). *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel) - Provisional measures.*

International Criminal Court (ICC) (2024). *Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC: Applications for Arrest Warrants in the Situation in the State of Palestine.*

International Crisis Group (ICG) (2024). *Meltdown Looms for the West Bank's Financial Lifelines.*

International Labor Organization (ILO) (2024). *ILO Brief: Impact of the War in Gaza on the Labor Market and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 4. June 2024.*

International Monetary Fund (IMF) (2023). *West Bank and Gaza Country Report No. 2023/147.*

International Planned Parenthood Federation (IPPF) (2023). *Women and Girls Sheltering for Their Lives in Gaza Face Dire Lack of Sexual and Reproductive Health Supplies, Disease Outbreak.*

International Rescue Committee (IRC) (2024). *Pregnant Women and Mothers in Gaza Are Fighting to Keep Themselves and Their Babies Alive amidst Healthcare Collapse, the IRC Warns.*

Juzoor for Health and Social Development (2023). *The Ravages of War: Impact on Mothers & Newborns in Gaza.*

_____ (2024). *The Forgotten Victims: The Effects of War on the Elderly Population in Gaza.*

Juzoor and Caritas Germany (2024). *Health Status, Living Conditions, and Quality of Life of Older Individuals in the Occupied Palestinian Territories.*

Magee, Z., and R. Amer (2024). *The perils of giving birth in war-torn Gaza. ABC News.*

Mahamid, F., M. Hattab, and D. Berte (2023). *Palestinian law to protect family and prevent violence: challenges with public opinion. BMC Public Health 23, 412.*

Médecins sans Frontière / Doctors without Borders (2023). *Jenin: Staggering Increase in Israeli Attacks against Civilians and Healthcare.*

Medical Aid for Palestinians (MAP) (2024). *500 Healthcare Workers Killed during Israel's Military Assault on Gaza.*

Ministry of Women's Affairs [State of Palestine] (2020). *The Second National Action Plan on Women, Peace and Security 2020 – 2024.*

_____ (2024). *Beijing +30 Report of the State of Palestine: Violations Committed by the Israeli Occupation (Genocide and War Crimes) against the Palestinian People: State Actions to Promote Gender Equality and Women's Empowerment for Five Years: May 2019 - May 2024.*

Norwegian Refugee Council (NRC) (2023). *West Bank: Entire Palestinian Communities Disappeared Due to Israeli Settler Violence.*

Nunn, M., and others (2023). *We Are No Strangers to Human Suffering, but We've Seen Nothing Like the Siege of Gaza. The New York Times,* 11 December.

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2023a). *The Human Rights Situation in the Occupied West Bank including East Jerusalem 7 October - 20 November 2023.*

_____ (2023b). *Israel/Palestine: UN Experts Condemn Renewed Violence and Israeli Killings of Palestinians in Occupied West Bank.*

_____ (2023c). *Occupied Palestinian Territory and Israel: UN Experts Call for Permanent Ceasefire to Protect Rights and Futures of Women and Girls.*

_____ (2023d). *Occupied Palestinian Territory and Israel: Women and Girls Face Exacerbated Violence, Inequalities and Discrimination and See Their Future Destroyed in Front of Their Eyes.*

_____ (2023e). *Women Bearing the Brunt of Israel-Gaza Conflict: UN Expert.*

_____ (2024a). *Gaza: Killing of Hind Rajab and Her Family -- A War Crime Too Many, Warn Experts.*

_____ (2024b). *Gaza: UN Experts Call for Prioritisation of Gender-Responsive Humanitarian Interventions.*

_____ (2024c). *Gaza: When Mothers Have to Bury at Least 7,700 Children, Very Basic Principles Are Challenged, UN Women's Rights Committee (CEDAW) Says.*

_____ (2024d). *Israel/oPt: UN Experts Appalled by Reported Human Rights Violations against Palestinian Women and Girls.*

_____ (2024e). *Occupied Palestinian Territory: Türk Condemns over 500 West Bank Killings, Calls for Accountability.*

_____ (2024f). *Onslaught of Violence against Women and Children in Gaza Unacceptable: UN Experts.*

_____ (2024g). *Palestinians with Disabilities Subject to Unbearable Consequences of the ongoing Hostilities and Violence in the OPT.*

_____ (2024h). *Statement on the killing and arbitrary detention of health workers in Gaza.*

_____ (2024i). *UN Experts Deeply Concerned over 'Scholasticide' in Gaza.*

Oxfam International (2024). *Inflicting Unprecedented Suffering and Destruction.*

The Palestinian Association for Empowerment and Local Development (REFORM) (2024). *The Impact of the 2023--2024 War on Women in Gaza.*

Palestine Economic Policy Research Institute (2023). *Gender Roadmap to Financial Inclusion.*

_____ (2024). *The Palestinian National Population Conference: Palestine's Demography - Resilience and Development.*

Palestinian Center for Human Rights (PCHR) (2024). *They Repeatedly Forced Me to Strip Naked.*

Palestinian Center for Policy and Survey Research & United Nations Development Program (UNDP) (2023). *Women's Representation in Local Government: New Evidence from the West Bank.*

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2023a). *H.E. Dr. Awad, Highlights the Reality of the Palestinian Women on the Eve of International Women's Day, 08/03/2023.*

_____ (2023b). *Labor Force Survey July-September 2023 Round (Q3/2023): Before the War on Gaza.*

_____ (2023c). *On the Occasion of the International Day of Older Persons 01/10/2023.*

_____ (2023d). *Women and Men in Palestine - Issues and Statistics, 2023.*

_____ (2024a). *H.E. Dr. Awad, Highlights the Palestinian Children's Situation on the Eve of the Palestinian Child Day, 05/04/2024.*

_____ (2024b). *H.E. Dr. Awad, President of Palestinian Central Bureau of Statistics, Demonstrates the Following: The Performance of the Palestinian Economy during 2023; The Economic Forecasts for 2024.*

_____ (2024c). *Palestinians at the End of 2023.*

_____ (2024d). *Statistical Yearbook of Palestine 2023.*

Protection Cluster -- Occupied Palestinian Territory (2022). *Protection Analysis Update -- Occupied Palestinian Territory.*

_____ (2024). *Occupied Palestinian Territory (oPt) Protection Analysis Update March 2024.*

Peace Now (2024). *The Israeli Government's Annexation Agenda.*

Physicians for Human Rights Israel (2024). *Systematic Violation of Human Rights: The Incarceration Conditions of Palestinians in Israel since October 7.*

Rubin, A. (2024). *More countries recognize Palestinian state as Israel-Hamas war rages on.* Axios.

Salzenstein, L. (2024). *Behind the numbers: Gaza's unprecedented aid worker death toll.* The New Humanitarian, 21 March.

Save the Children (2024a). *Gaza's Missing Children: Over 20,000 Estimated to Be Lost, Disappeared, Detained, Buried under the Rubble or in Mass Graves.*

_____ (2024b). *Gaza: More than 10 Children a Day Lose a Limb in Three Months of Brutal Conflict.*

_____ (2024c). *Trapped & Scarred: The Compounding Mental Harm Inflicted on Palestinian Children in Gaza.*

Sheehan, D. (2023). *Read the last words of writer Heba Abu Nada, who was killed last week by an Israeli airstrike. LitHub,* 24 October.

Social and Economic Policies Monitor (Al-Marsad) and Stars of Hope Society for the Empowerment of Women with Disabilities (2024). *War without Human Rights Cutting off All Means of Survival: Organizations Working in the Field of Disability in Light of the Genocide. Position Paper 8.*

Stars of Hope Society for the Empowerment of Women with Disabilities (2023). *A Report on the Occupation Forces' Attack on Al Jaleel Society in Jenin Refugee Camp.*

State of Palestine Council of Ministers (2023). *Decisions Taken by the Palestinian Cabinet during Its Session No. 209. 12/06/2023.*

State of Palestine Nutrition Cluster (2024). *Nutrition Vulnerability and Situation Analysis/Gaza -- June 2024.*

United Nations (2024a). *Statement by UN Special Procedures Experts. Occupied Palestinian Territory and Israel: Women and Girls Face Exacerbated Violence, Inequalities and Discrimination and See Their Future Destroyed in Front of Their Eyes.*

_____ (2024b). *At Least 557,000 Women in Gaza Are Facing Severe Food Insecurity -- UN Women.*

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2022). *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory.* TD/B/EX(72)/2.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UN ESCWA) (2023). *War on Gaza: Tenets and Essential Elements for Sustainable Recovery.* E/ESCWA/31/9.

_____ (2024a). *Assessment of Physical Damage Caused to Buildings by the War on Gaza, October 2023-April 2024.* E/ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.4.

_____ (2024b). *War on Gaza: Twenty-first Century's Deadliest 100 Days?* E/ESCWA/CL6.GCP/2023/Policy brief.3.

UN ESCWA and United Nations Development Program (UNDP) (2023). *Gaza War: Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine: Preliminary Estimations until 5 November 2023.* E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2023). *UN Women Rapid Assessment and Humanitarian Response in the Occupied Palestinian Territory.*

_____ (2024a). *Facts and Estimates: Women and Girls during the Conflict in Palestine.*

_____ (2024b). *Facts and Figures: Women and Girls during the War in Gaza.*

_____ (2024c). *Gender Alert: The Gendered Impact of the Crisis in Gaza, January 2024.*

_____ (2024d). *Gender Alert: Voices of Strength: Contributions of Palestinian Women-Led Organizations to the Humanitarian Response in the Occupied Palestinian Territory.*

_____ (2024e). *Intensified Military Operations Will Bring Increased Death and Despair for Rafah's 700,000 Women and Girls.*

_____ (2024f). *Press Release: 9,000 Women Have Been Killed in Gaza since Early October.*

_____ (2024g). *Scarcity and Fear: A Gender Analysis of the Impact of the War in Gaza on Vital Services Essential to Women's and Girls' Health, Safety, and Dignity - Water, Sanitation and Hygiene (WASH).*

_____ (2024h). *UN Women Palestine 6-Month Response Framework.*

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022). *Fifteen years of the blockade of the Gaza Strip: Briefing by Stéphane Dujarric, Spokesman for the Secretary-General.* United Nations.

_____ (2024). *The Challenges of Being a Woman Today in Gaza.*

United Nations News (2023). *'Ten Weeks of Hell' for Children in Gaza: UNICEF.*

_____ (2024a). *10,000 People Feared Buried under the Rubble in Gaza.*

_____ (2024b). *Rights Experts Call for Probe into Alleged Violations against Palestinian Women and Girls.*

_____ (2024c). *'Direct Hits' on More than 200 Schools since Israeli Bombing Began.*

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2022a). *Multi-Sector Needs Assessment: Gender and Inclusion.*

_____ (2022b). *Protection of Civilians Report | 2-15 August 2022.*

_____ (2022c). *Reconnecting Water, Restoring Lives.*

_____ (2023a). *Displacement of Palestinian Herders amid Increasing Settler Violence.*

_____ (2023b). *Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #27.*

_____ (2023c). *Humanitarian Needs Overview -- Occupied Palestinian Territory.*

_____ (2023d). *Humanitarian Situation in Gaza | Flash Update #5 as of 17:00, 15 May 2023.*

_____ (2023e). *Israeli Forces Operation in Jenin: 40 Per Cent of Households in Jenin Refugee Camp Still Lack Access to Water.*

_____ (2023f). *Movement and Access in the West Bank | August 2023.*

_____ (2024a). *Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank: 7 October 2023--30 June 2024.*

_____ (2024b). *Data on Casualties -- Palestinian Fatalities -- West Bank.*

_____ (2024c). *Data on Casualties -- Palestinian Injuries -- West Bank.*

_____ (2024d). *Gaza Humanitarian Response Update | 10-23 June 2024.*

_____ (2024e). *Hostilities in the Gaza Strip and Israel |Flash Update #88.*

_____ (2024f). *Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #154.*

_____ (2024g). *Hostilities in the Gaza Strip and Israel -- Flash Update #169 -- OCHA 22 May 2024.*

_____ (2024h). *Humanitarian Situation Update #175 | West Bank.*

_____ (2024i). *Humanitarian Situation Update #185 | Gaza Strip.*

_____ (2024j). Humanitarian Situation Update #202 | Gaza Strip (9 August 2024)

_____ (2024k). *Reported Impact Snapshot | Gaza Strip (26 June 2024).*

_____ (2024l). *Statement by the Humanitarian Coordinator for the Occupied Palestinian Territory, Mr. Jamie McGoldrick, 02 Apr 2024.*

United Nations Palestine (2022). *Fact Sheet on Food and Nutrition in Palestine.*

United Nations Population Fund (UNFPA) (2023). *Menstrual Hygiene Management Strategy Gaza.*

_____ (2024). *UNFPA Palestine Situation Report. Issue #5 -24 January 2024.*

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (2023a). *Rapid Gender Analysis: Gendered Impacts of the October 2023 Escalation in Gaza.*

_____ (2023b). *Situation Report #24 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem.*

_____ (2023c). *Situation Report #35 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem.*

_____ (2023d). *West Bank Atlas.*

_____ (2024a). *Bombardment, Displacement, and Collapsed Health Care: A Crisis for Women and Girls in Gaza.*

_____ (2024b). *Report of the Director of Health, UNRWA, for 2023 on Health Conditions of, and Assistance to Palestine Refugees in the Occupied Palestinian Territory including East Jerusalem.*

_____ (2024c). *UNRWA Situation Report #107 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem.*

_____ (2024d). *UNRWA Situation Report #115 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem.*

_____ (2024e). *UNRWA Situation Report #116 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem.*

United Nations Security Council (2023). *United Nations Security Council Resolution 2712 (2023).* S/RES/2712(2023).

_____ (2024). *United Nations Security Council Resolution 2735 (2024).* S/RES/2735(2024).

WASH Cluster, State of Palestine (2024). *Rapid WASH Assessment: Preliminary Findings.*

Women's Centre for Legal Aid and Counselling (2023). *Dismantled Dreams: The Unceasing Demolitions in Jerusalem by the Israeli Occupation Forces and their Impacts on Women.*

_____ (2024). *Sexual Violence against Palestinian Women: Submission to the UN Special Representative on Sexual Violence in Conflict.*

Women's Centre for Legal Aid and Counselling and Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (2023). *Women's Voices: In Light of Israel's Illegal Settlement Expansion and Violations of International Law.*

Women's Centre for Legal Aid and Counselling, the NGO Forum to Combat Violence Against Women (Al-Muntada) and the General Union of Palestinian Women (GUPW) (2023a). *NGO Follow-Up to the Parallel Report to the Initial Report of the State of Palestine Submitted to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights.*

_____ (2023b). *NGO Follow-Up Report on the Replies of the State of Palestine to the List of Issues in Relation to Its Initial Report the State of Palestine Submitted to the Committee on Civil and Political Rights in Accordance with Article (40) of the UN International Covenant on Civil and Political Rights.*

The World Bank, the European Union, and the United Nations (2024). *Gaza Strip Interim Damage Assessment Summary Note, March 29, 2024.*

World Food Program (WFP) (2023). *Gaza Market Monitoring Flash Update.* 10 October 2023.

World Health Organization (WHO) (2023a). *Health Conditions in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the Occupied Syrian Golan.* A76/15.

_____ (2023b). *oPt Emergency Situation Update as of 15 November 2023.*

_____ (2023c). *Right to Health -- Palestinian Voices, 2022–2023.*

_____ (2024a). *Health Conditions in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the Occupied Syrian Golan. Summary of Support and Health-Related Technical Assistance to the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, in the Period from 1 January to 7 October 2023.* A77/18.

_____ (2024b). *oPt Emergency Situation Update. Issue 33. 7 Oct 2023 - 6 Jun 2024 at 16:00.*

_____ (2024c). *WHO Concerned about Escalating Health Crisis in West Bank.*

WHO and Health Cluster (2024). *Public Health Situation Analysis (PHSA).*

الحواشي

1. UN Women, 2024g, p. 5.
2. Peace Now, 2024, p. 1.
3. ICG, 2024, p. 2.
4. WHO, 2024c, p. 1.
5. Rubin, 2024, p. 1. كما تصاعدت الضغوط الدولية أيضاً منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها A/RES/77/247 في كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي طلبت فيه إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن "الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" والدول التسع التي اعترفت رسمياً بدولة فلسطين في الآونة الأخيرة، هي: أرمينيا، وجزر البهاما، وبربادوس، وأيرلندا، وجامايكا، والنرويج، وسلوفينيا، وإسبانيا، وترينيداد وتوباغو.
6. OCHA, 2022b, p. 1.
7. OCHA, 2023d, p. 1.
8. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/Policy brief.3, p. 1.
9. Nunn, and others, 2023.
10. OCHA, 2024g, p. 1.
11. A/HRC/55/73.
12. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن أمر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية في قضية "تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)" – على الموقع https://www.icj-cij.org/case/192/provisional-measures.
13. المحكمة الجنائية الدولية، 2024، ص. 2-1. كما قُدِّمت مذكرات اعتقال بحق يحيى السنوار ومحمد دياب إبراهيم المصري وإسماعيل هنية الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية فيما بعد.
14. S/RES/2712(2023).
15. S/RES/2735(2024).
16. OCHA, 2024i, p. 1.
17. OCHA, 2024j, p. 1.
18. OHCHR, 2024d, p. 1.
19. HI, 2023, p. 5.
20. UN News, 2023.
21. Save the Children, 2024b, p. 1.
22. UN News, 2024a, p. 1.
23. Save the Children, 2024a, p. 1.
24. OHCHR, 2024f, p. 1.
25. OHCHR, 2023e, p. 1.
26. WHO and Health Cluster, 2024, p. 8.
27. FAO, 2024, p. 3.
28. UNRWA, 2024e, p. 1.
29. UNICEF, 2022, p. 1.
30. OCHA 2024l, p. 1.
31. Oxfam International, 2024, p. 2.
32. WHO and Health Cluster, 2024, p. 7.
33. UNRWA, 2024d, p. 1.
34. UN Women, 2024c, p. 8.
35. The World Bank, the European Union, and United Nations, 2024, p. 18.

36. Al-Marsad and Stars of Hope, 2024, p. 8.
37. E/ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.4.
38. The World Bank, the European Union, and United Nations, 2024, p. 6.
39. ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.4, pp. 1 and 5.
40. UNRWA, 2024d, p. 1.
41. OHCHR, 2023b, p. 1.
42. OCHA, 2024b, p. 1.
43. OCHA, 2024c, p. 1.
44. OHCHR, 2024e, p. 1.
45. Protection Cluster, 2024, p. 2.
46. UNRWA, 2023d, p. 4.
47. OCHA, 2023e, p. 1.
48. Médecins sans frontières/Doctors without Borders, 2023, p. 1.
49. Stars of Hope, 2023, pp. 2–3.
50. UNRWA, 2024c, p. 1.
51. ActionAid, 2023, pp. 1–2.
52. UNFPA, 2024, p. 2.
53. UNRWA, 2023c, p. 2.
54. UNRWA, 2024c, p. 1.
55. UNRWA, 2023b, p. 3.
56. OCHA, 2023a, p. 1.
57. ECHO, 2024, p. 1.
58. OCHA, 2024f, p. 1.
59. Women's Centre for Legal Aid and Counselling and Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy, 2023, p. 23.
60. Women's Centre for Legal Aid and Counselling and Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy, 2023, p. 20.
61. B'Tselem, 2023b, p. 1.
62. NRC, 2023, p. 1.
63. United Nations, 2024a, p. 1.
64. UN Women, 2024b, p. 1.
65. REFORM, 2024, p. 7.
66. CARE International, 2024b, pp. 3 and 8.
67. United Nations, 2024a, p. 2.
68. FAO, 2024, p. 3.
69. UN Women, 2024c, p. 5.
70. FAO, 2024, pp. 2–3.
71. UNRWA, 2024a, p. 1.
72. Al-Mezan Center for Human Rights, 2023, p. 1.
73. WHO and Health Cluster, 2024, p. 8.
74. Juzoor, 2024, p. 1.
75. GBV AoR, 2024, pp. 1, 2 and 6.
76. UNFPA, 2023, p. 2.
77. WASH Cluster, State of Palestine, 2024, pp. 6–7.
78. UN Women, 2024g, p. 6.
79. WASH Cluster, State of Palestine, 2024, p. 7.

.UN Palestine, 2022, p. 1 .80
.OCHA, 2022c, p. 1 .81
.OCHA, 2024e, p. 6 .82
.State of Palestine Nutrition Cluster, 2024, p. 3 .83
.FAO, 2024, p. 1 .84
.IPC, 2023, pp. 1–2 .85
.IPC, 2024a, p. 1 .86
.IPC, 2024b, p. 1 .87
.UN Women, 2024c, p. 8 .88
.United Nations, 2024b, p. 1 .89
.State of Palestine Nutrition Cluster, 2024, p. 8 .90
.UN Women, 2024f, p. 1 .91
.UN Women, 2024f, p. 1 .92
.UN Women, 2024c, p. 8 .93
.Juzoor, 2023, p. 5 .94
.UN News, 2024c, p. 1 .95
.Education Cluster, 2024, p. 29 .96
.OHCHR, 2024i, p. 1 .97
.OHCHR, 2024i, p. 1 .98
.United Nations, 2024a, p. 1 .99
.PCHR, 2024, p. 1; OHCHR, 2024d, p. 1 .100
.UN News, 2024b, p. 1 .101
.ICJ, 2004 .102
.Including H2. OCHA, 2023f, p. 1 .103
.OCHA, 2024h, p. 3 .104
.OHCHR, 2023a, pp. 18–19 .105
.WCLAC, 2023, p. 16 .106
.WCLAC, 2023, pp. 22–23 .107
.NRC, 2023, p. 1 .108
.UN Women, 2024a .109
.OCHA, 2023a, p. 1 .110
.Data from OCHA, 2024a .111
.Addameer, 2024, p. 1–2 .112
.B’Tselem, 2023a, p. 1 .113
.Physicians for Human Rights Israel, 2024, p. 2 .114
.WCLAC, 2024, p. 5 .115
.ICHR, 2023b, p. 8 .116
.Physicians for Human Rights Israel, 2024, p. 11 .117
.WCLAC, 2024, p. 4 .118
.PCBS, 2024c, p. 39 .119
.UNRWA, 2024b, p. 1 .120
.PCBS, 2024a, p. 1 .121
.MAS, 2024, p. 69 .122
.PCBS, 2024c, pp. 23–24 .123
.PCBS, 2024d, p. 31 .124

125. PCBS, 2023c, p. 1.
126. Juzoor and Caritas Germany, 2024, pp. 6, 11.
127. OCHA, 2023c, pp. 35–37.
128. UN Women, 2023, p. 2.
129. WHO, 2023a, p. 5.
130. WHO, 2024c, p. 1.
131. WHO, 2023c, p. 4.
132. WHO, 2023b, p. 1.
133. The World Bank, the European Union, and United Nations, 2024, p. 12.
134. UNRWA, 2024b, p. 2.
135. WHO, 2024b, p. 1.
136. OCHA, 2024d, p. 2.
137. WHO and Health Cluster, 2024, p. 11.
138. UN Women, 2024g, p. 6.
139. WHO, 2023a, p. 7.
140. WHO, 2023a, p. 9.
141. OCHA, 2023b, p. 2.
142. WHO, 2024c, p. 1.
143. OHCHR, 2023a, p. 19.
144. WHO, 2024c, p. 1.
145. IPPF, 2023, p. 1.
146. IRC, 2024, p. 1; Magee and Amer, 2024, p. 1; Allabadi and Najjab, 2024, pp. 2–3.
147. WCLAC, Al-Muntada and the GUPW, 2023a, p. 14.
148. UNFPA, 2024, p. 2.
149. Protection Cluster, 2022, p. 13.
150. WHO, 2024a, p. 2.
151. International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2022, p. 9.
152. UN Women, 2024e, p. 1.
153. Save the Children, 2024c, p. 11.
154. UNRWA, 2023a, p. 7.
155. OCHA, 2023c, p. 10.
156. UNRWA, 2023a, p. 7.
157. UN Women, 2024h, p. 2.
158. GBV AoR, 2024, p. 6.
159. Ministry of Women's Affairs [State of Palestine], 2024, pp. 11–12.
160. "ألغى التعديلان العذر المخفف للعقوبة في حالة مَن يقتل إحدى قريباته بدواعي الشرف وفي حالة جنايات القتل الواقعة على النساء والأطفال". وثيقة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، (WCLAC, Al-Muntada and the GUPW, 2023b, p. 6).
161. OHCHR, 2024c, p. 1.
162. WCLAC, Al-Muntada and the GUPW, 2023a, p. 2.
163. قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها مستمدة من قانون حقوق العائلة المصري لسنة 1954 في قطاع غزة وقانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 في الضفة الغربية.
164. ICHR, 2023a, p. 9.
165. Ministry of Women's Affairs [State of Palestine], 2024, p. 11.
166. Mahamid, Hattab and Berte, 2023, p. 1.
167. WCLAC, Al-Muntada and the GUPW, 2023b, pp. 3–4.

168. WCLAC, Al-Muntada and the GUPW, 2023b, pp. 3–4.
169. State of Palestine Council of Ministers, 2023, p. 1.
170. Ministry of Women's Affairs [State of Palestine], 2024, p. 73.
171. في مستند لدى المؤلفين.
172. Ministry of Women's Affairs [State of Palestine], 2020.
173. GPPAC, 2024, p. 6.
174. PCBS, 2024b, p. 1.
175. E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1, p. 11.
176. PCBS, 2024b, p. 1.
177. International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2024, p. 1.
178. The World Bank, the European Union, and United Nations, 2024, p. 5.
179. WFP, 2023, p. 2.
180. قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بحساب هذه التقديرات لفترة 8 أشهر من الحرب بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونهاية أيار/مايو 2024. وثيقة منظمة العمل الدولية (ILO, 2024, p. 1). وقد استُمدت البيانات الخاصة بالفصل الثالث من عام 2023 من وثيقة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS, 2023b, p. 8).
181. MAS, 2024, p. 83.
182. PCBS, 2023d, p. 36.
183. PCBS, 2023d, p. 38.
184. PCBS, 2023d, p. 40.
185. PCBS, 2023b, p. 11.
186. PCBS, 2023b, p. 19.
187. OCHA, 2022a, p. 3.
188. IMF, 2023, pp. 7 and 9.
189. OCHA, 2023c, p. 36.
190. ILO, 2024, pp. 4 and 8.
191. Palestine Economic Policy Research Institute, 2023, p. 15.
192. UNCTAD, 2022, p. 7.
193. The World Bank, the European Union, and United Nations, 2024, p. 14.
194. انظر دولة فلسطين، موقع مجلس الوزراء الفلسطيني. https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Government/indexEn.
195. PCBS, 2023a, p. 2.
196. PCBS, 2023a, p. 2.
197. Ministry of Women's Affairs [State of Palestine], 2024, p. 11.
198. PCBS, 2023a, p. 2.
199. PCBS, 2023a, p. 2.
200. PCBS, 2023d, p. 6.
201. Palestinian Center for Policy and Survey Research and UNDP, 2023, pp. 4, 34.
202. UN Women, 2024h, p. 2.
203. UN Women, 2024d, p. 5.
204. UNICEF, 2024, p. 1.
205. E/ESCWA/31/9.

يستعرض التقرير أوضاع النساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من 1 تموز/يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيو 2024، ويركِّز على حقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وهو يشتمل على تقييم للواقع الأمني والسياسي الذي تدهور بوتيرة تنذر بالخطر خلال الفترة التي يشملها، وما ترتب على ذلك من عواقبَ وخيمةٍ على حقوقهن في الحياة والأمن والحماية. ويصف التقرير الحرب غير المسبوقة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تسبّبت في تصاعد الأزمات الإنسانية وأزمات الحماية، وما حملته من تداعيات على الضفة الغربية، ولا سيما آثارها البعيدة المدى على النساء والفتيات. كما يسلط الضوء على الحياة في ظل الاحتلال في الضفة الغربية، ولا سيّما عواقبه الوخيمة عليهن جرّاء القيود المفروضة على الحركة وزيادة الاعتقالات والمداهمات. ويُبرز ما تحقق خلال الفترة التي يشملها من إنجازات إيجابية على صعيد النهوض بحقوقهن. ويختتم التقرير باقتراح توصيات موجّهة إلى صانعي القرار، تشمل طائفة واسعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية المراعية للاعتبارات الخاصة بالنساء والفتيات الفلسطينيات وإصلاحات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدفهن. كما يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وقف دائم لإطلاق النار وإنهاء الاحتلال وفق القانون الدولي.

2500156A